AMAN
Transparency Palestine

استطلاع الرأي العام حول:
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024

2024

AMAN
Transparency Palestine

استطلاع الرأي العام حول:
واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024

أيلول 2024

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل لمركز ثبات للبحوث المسحية واستطلاعات الرأي لتنفيذه استطلاع الرأي لهذا العام، ولفريق التحليل في ائتلاف أمان الذي أشرف على الاستطلاع وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها، والعمل على مقارنتها مع سنوات سابقة، وربطها بالسياق العام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2024. استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024، رام الله - فلسطين.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	4
مقدّمة	9
منهجية البحث	9
نتائج استطلاع الرأي العام	11
1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها	11
2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين	13
3. جرائم الفساد في فلسطين	21
4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين	26
5. الفساد في تقديم الخدمات العامة	28
6. الواسطة في الحصول على الخدمات	30
7. الرشوة وتقديم الهدايا	36
8. دور الإعلام في مكافحة الفساد	38
9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء ودور الجهات المكلفة بمكافحة الفساد	41
10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	49
11. الإبلاغ عن الفساد	50
12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد	56
13. جهود مكافحة الفساد	58
14. التغير في مستوى الفساد	60
ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع	64
ملحق رقم 2: عينة الاستطلاع	71

الملخص التنفيذي

نفّذ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) استطلاعاً للرأي العام الفلسطيني في كلٍّ من الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة حول (واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024م)، خلال الفترة الواقعة ما بين 1–12 أيلول/سبتمبر 2024، بغرض رصد التغيّر في انطباعات المواطنين ووعيهم حول واقع الفساد ومكافحته[1].

وناقش الاستطلاع العديد من القضايا الأساسية، التي سيتم إدراجها على التوالي:

أولاً: المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

يُعتبر كلٌّ من (الاحتلال، والقضايا الاقتصادية، وتفشّي الفساد، واستمرار الانقسام، وضعف سيادة القانون)، المشكلات الخمس الأساسية التي يعتقد المواطنون أنّها يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها (بنسبة 38%، و21%، و18%، و14%، و6% على التوالي).

إن الاحتلال وسياساته هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها، حيث احتلت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارسته، المشكلة الأهم وفق رأي المواطنين، بنسبة وصلت إلى (38%)، تليها مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية (21%)، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تفشي الفساد (18%)، وموضوع استمرار الانقسام (14%)، وضعف سيادة القانون (6%)، –مع استثناء نسبة المشكلة الأولى (سياسات الاحتلال)– ستصل مجمل النسبة إلى (59%)، وهي أقل من العام الماضي 2023 حيث وصلت نسبة تلك المشكلات إلى (72%).

الملاحظ أن النسبة الأكبر للعام 2024، كانت لمشكلة سياسات الاحتلال، بسبب ما مرّ به الوضع العام المتمثل في استمرار حرب قطاع غزة منذ 7 من تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى العام الحالي 2024، وما شهدته الضفة من تضييق، تبعاً لحالة الحرب في القطاع. حيث كانت المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها لهذا العام هي للاحتلال بواقع (38%)، في حين أن النسبة في العام الماضي 2023 كانت (22%)، ويبدو واضحاً الارتفاع الكبير في النسبة لهذه المشكلة ما بين العامين، بسبب الوضع العام الذي تَمُر به الضفة الغربية وقطاع غزة منذ 7 من أكتوبر 2023 وحتى العام الحالي 2024.

ثانياً: تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين

تشاؤم في انطباعات المواطنين عن مستوى انتشار الفساد

- ارتفعت نسبة المواطنين الذين يرَوْنَ أن مستوى انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير والتي وصلت نسبتها إلى (70%) في العام 2024. وترتفع هذه النسبة لدى الفئات العمرية (30–40) بنسبة 75%، مقارنة بالفئات العمرية الأكبر (فوق 40 عاماً) بنسبة (71%)، التي تعتقد أن الفساد كبير.
- انخفضت نسبة المواطنين المتشائمين بشأن توقعاتهم لواقع جهود مكافحة الفساد للعام القادم درجة واحدة عما كان متوقعاً العام الماضي 2023 (57%)، حيث قال 56% من المواطنين إنهم يعتقدون بأن الفساد سيزداد للعام المقبل.
- حول وصف مرتكبي الفساد (فئات عُليا، فئات عادية): المبحوثون ما زالوا يعتقدون أن 82% من الموظفين الكبار (فئات عُليا) تغلب عليها صفة مرتكبي الفساد، بواقع (90% في الضفة الغربية، و70% في قطاع غزة). في حين أن الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد في شاغلي المناصب العادية (فئات عادية) وصلت نسبتها إلى 18%، بواقع (10% في الضفة الغربية، و30% في قطاع غزة).

المؤسسات الرسمية هي الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

يرى (25%) من المبحوثين بأن مؤسسة الرئاسة تعتبر الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد، يليها الأجهزة الأمنية (20%)، ثم السلطة التنفيذية التي تشمل: «مجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة» بنسبة (20%)، والسلطة القضائية بنسبة (14%).

1 تعاقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) مع مركز «ثبات» للبحوث المسحية واستطلاعات الرأي، كجهة بحثية متخصصة بالبحوث المسحية، لإجراء الاستطلاع، وفقاً للمعايير الإحصائية المعتمدة في استطلاعات الرأي العام.

الوزارات الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

18% من المبحوثين يرون أن وزارة التنمية الاجتماعية هي أكثر الوزارات تعرضاً لانتشار الفساد، تليها وزارة المالية (16%)، ثم وزارة الصحة (15%)، والمؤسسات الأمنية (9%)، ووزارة التربية والتعليم (7%).

القطاعات الأكثر عرضةً للفساد

يرى 49% من المستطلعين المبحوثين (في الضفة الغربية وقطاع غزة) أنّ القطاعات الأكثر عرضةً للفساد هي المؤسسات الرسمية الحكومية، وبشكل خاص شاغلي الفئات العليا؛ أي الذين يشغلون مناصب مقررة في مؤسسات القطاع العام التنفيذية (الوزارات، وأجهزة الأمن)، تلي ذلك المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية (21%)، ثم القطاع الخاص (15%)، ثم الهيئات المحلية (14%).

- الجهات الأكثر عرضة لانتشار الفساد، أكثر ثلاث جهات معرضة لانتشار الفساد، هي: السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، الوزارات، الهيئات العامة) بنسبة 25%، الأجهزة الأمنية بنسبة 22%، السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) بنسبة 18%.
- وتعدُّ الوزارات ذات العلاقة المباشرة بتقديم الخدمات (التنمية الاجتماعية، والمالية، والصحة، والمؤسسات الأمنية) هي الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من وجهة نظر المواطنين.

يتضح أن الانطباع لدى المبحوثين بشأن انتشار الفساد في العمل الأهلي، قد ارتفع بشكل حاد في قطاع غزة، وذلك لدوره في توزيع المساعدات. وتراجع دور معظم مؤسسات الحكومة بسبب التدمير الذي ألحقته إسرائيل في مبانيها، ومقتل أو مغادرة مسؤوليها إلى الخارج.

ثالثاً: جرائم الفساد في فلسطين

الواسطة والمحسوبية، واختلاس المال العام، وإساءة استعمال السلطة، والرشوة، وإساءة الأمانة أكثر أشكال الفساد انتشاراً (18%، و16%، و14%، و13%، و12% على التوالي)، وعللّ المبحوثون الذين مارسوا الواسطة بأن ذلك يعود إلى:

- الرغبة في تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية (20%).
- الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد (19%).
- الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص (18%).
- عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات (18%).
- شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يُقدّمها لك المعارف (14%).
- ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً في اللجوء إلى الواسطة (12%).

المواطنون يعتبرون أنّ الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد بقيت في المستوى ذاته في العام 2024، حيث إن نسبة المواطنين الذين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية يحمل النسبة ذاتها (80%) عن العام الماضي (2023)، وذلك بسبب:

- عدم محاسبة مرتكبي هذه الجرائم وملاحقتهم (29%).
- استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن تلك الجرائم (26%).
- التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة (20%).
- تعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء (14%).
- ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم (12%).

يعتقد المواطنون أنّ ضعف الالتزام بسيادة القانون، وعدم الجدية في مساءلة كبار الفاسدين، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد، وعدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، شكلت الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين. كما يعتقد المواطنون أنّ ذلك يتم في مجالات التعيينات والترقيات في الوظائف العليا، وكذلك الخدمات الصحية، وتوزيع المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية، وخدمات منح التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية.

رابعاً: الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين ما زالت متنوعة

بخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، فقد أشار الاستطلاع إلى أن المواطنين يرون أن:

- (21%) من المواطنين يرون أن أهم أسباب انتشار الفساد في فلسطين هو عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون.
- (17%) من المواطنين يرون أن السبب الثاني هو عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين.
- (13%) من المواطنين يرون أن كلاً من الحصانة التي يتمتع بها الأشخاص، وممارسة الاحتلال الإسرائيلي، ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد، هي من الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين.
- (10%) من المواطنين يرون أن سبب انتشار الفساد في فلسطين يعود إلى عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، والانقسام السياسي بين الضفة وقطاع غزة.
- (9%) من المواطنين يرون أن سبب انتشار الفساد في فلسطين يعود إلى ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- (8%) من المواطنين يرون أن سبب انتشار الفساد في فلسطين يعود إلى قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد.

خامساً: الفساد في تقديم الخدمات العامة

وفقاً لاستطلاع الرأي للعام 2024، اتضح أن أكثر المجالات العامة عرضة لانتشار الفساد هي:

- مجال الترقيات والتعيينات كانت في المقام الأول لانتشار الفساد، بنسبة وصلت إلى 22%.
- مجال الخدمات الصحية، بنسبة وصلت إلى 20%.
- مجال تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية، بنسبة 18%.
- مجال منح التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية، بنسبة 13%.
- مجال تقديم الخدمات الأخرى (التعليم في الجامعات، جباية الجمارك والضرائب، خدمات المياه، خدمات الكهرباء، خدمات الاتصالات)، لم تتجاوز 10% لكل منها.

أما بخصوص سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة، فقد أظهرت النتائج للعام 2024، أن 66% من المواطنين أشاروا إلى أن ذلك لا يتم بسهولة، وأن 23% أشاروا إلى أن الحصول على المعلومات من السجلات العامة يتم بسهولة.

سادساً: الواسطة ما زالت تمارس كثيراً من أجل الحصول على الخدمات

- أظهرت النتائج للعام 2024، أن 40% من المواطنين يتوجهون إلى المؤسسات العامة للحصول على الخدمات.
- ويرى 47% من المواطنين الذين يتوجهون إلى المؤسسات العامة لطلب الخدمة، بأنهم يستعينون بالواسطة من أجل الحصول على الخدمات.
- وبخصوص الواسطة في عمليات التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية العامة، وفقاً لاستطلاع الرأي للعام 2024، يعتقد 83% من المواطنين أنها موجودة، أما في الوظائف الحكومية العليا، فوصلت النسبة إلى 85%.

سابعاً: الرشوة وتقديم الهدايا

انخفاض نسبة ممارسة جريمة الرشوة في العام 2024 مقارنة بالعام الماضي، يُقابلها ارتفاع في جريمة الواسطة والمحسوبية

وصلت نسبة الذين قالوا إنهم دفعوا أو أعطوا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف العام 2024 إلى 17%. ومقارنة بنتائج العام الماضي، يتضح أن هناك انخفاضاً في هذه النسبة بمقدار 12 نقطة عن العام الماضي 2023م. إنّ ضعف دخل بعض صغار الموظفين، وضغط الاحتياج، وانتهاز حاجة المواطنين للحصول على الخدمة، وعدم محاسبة كبار الفاسدين المرتشين، شجع بعض العاملين في قطاع الخدمات على طلب الرشوة.

اعتبر 26% من المواطنين أن الواسطة والمحسوبية هي الجريمة الأولى الأكثر انتشاراً بين جرائم الفساد بمعدل (18%)، فيما اعتبر (16%) من المواطنين أن جريمة الواسطة والمحسوبية هي الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً بين جرائم الفساد.

وفقاً لآراء عدد من المبحوثين، فإنّ خدمات الصحة وخدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية وخدمات التعليم، أكثر عرضةً لانتشار الرشوة، حيث كانت النسب على التوالي (28%، و27%، و23%).

ارتفعت نسبة الذين قدّموا رشوة أو هدية في العام الحالي 2024، مقارنة بالعام الماضي 2023، وتركز هذا الارتفاع في الضفة الغربية، من 60% إلى 70%، في حين انخفضت هذه النسبة في قطاع غزة بحوالي 11 نقطة (29%-40%) ويعود السبب في ذلك إلى حالة الحرب التي يُعاني منها القطاع على مدار عام كامل منذ تشرين الأول/أكتوبر العام المنصرم، وحتى اليوم.

ثامنا: دور الإعلام في مكافحة الفساد

المواطنون ما زالوا يعتقدون أنّ دور الإعلام في مكافحة الفساد غير فاعل
يرى 48% من المواطنين أن دور وسائل الإعلام كان فعّالاً أو متوسط الفعالية في الكشف عن قضايا الفساد. في المقابل، فإن 50% من المواطنين يرون أنّ الإعلام الرقمي هو أكثر الوسائل الإعلامية فعاليةً في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2024.

تاسعاً: الفساد في السلطة القضائية

على الرغم من انخفاض نسبة المواطنين المبحوثين الذين يعتقدون بوجود فساد في الجهاز القضائي، فإن النسبة ما زالت مرتفعة، وبخاصة أن المواطنين لا يميزون بين دور النيابة العامة وأعمال القضاة (المحاكم)، حيث تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 68% يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية، وبارتفاع واضح في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (78% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة).

وبخصوص استقلالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، ... إلخ)، أشار الاستطلاع إلى أن 72% من المبحوثين في الضفة يعتقدون أن هذه الجهات لا تمارس دورها بفاعلية واستقلالية.

وترتفع نسبة رأي المستطلعين في قطاع غزة بخصوص استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، ديوان الرقابة الإدارية والمالية)، حيث تصل إلى (64%) حيث يعتقدون أن هذه الجهات لا تُمارس عملها باستقلالية.

الجهات التنفيذية هي الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، في الضفة الغربية، نجد أن (29%) يعتقدون بتدخل رئاسة الوزراء والوزراء، ويليهما مكتب الرئيس (27%)، ثم الأجهزة الأمنية (22%).

أما في قطاع غزة، فقد أظهر الاستطلاع أن (29%) الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، يرون أن الأجهزة الأمنية هي الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، يليها قادة الأحزاب والنائب العام (25% لكل منهما)، ثم أعضاء المجلس التشريعي (18%).

«تظهر النتائج أنّ هناك توافقاً في الآراء بين المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة على تدنّي مستوى الاستقلالية والفعالية للجهات التي تتابع قضايا الفساد (هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية في الضفة الغربية، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية في قطاع غزة)، وأنّ هناك تدخلات وتأثيرات تواجه ممارسة تلك الجهات لدورها من قبل أطراف وجهات مختلفة، مثل مكتب الرئاسة، والأجهزة الأمنية، وقادة الفصائل في الضفة الغربية، والأجهزة الأمنية، وأعضاء كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، الأمر الذي قد يؤدي إلى ضعف ثقة المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالجهات المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد».

عاشراً: دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد غير كافٍ

بخصوص دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 45% يرون أن دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فعّال أو متوسط الفاعلية، وأن 51% يرون أن دورهم غير فعّال.

حادي عشر: المواطنون ما زالوا مترددين في الإبلاغ عن الفساد

وفق استطلاع الرأي، نرى أن 33% يعتقدون أن المواطنين يُبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها، بينما 56% لا يعتقدون ذلك.

- الإبلاغ عن فساد كشهود: تُشير النسبة إلى أن 53% سيقومون بالتبليغ كشهود لو حصل وأن تعرضوا لحالات فساد، و40% لن يُبلغوا.
- الإبلاغ عن الفساد كضحية: تُشير النسبة إلى أن 60% سيقومون بالتبليغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا، وأن 34% لن يُبلغوا.
- أما بخصوص رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد، فقد أشار الاستطلاع إلى أن 33% من المواطنين يرون أن التبليغ عن الفساد يعتبر حقاً للمواطن وهو حر في ممارسته، في حين أن 56% يرون أنه واجب القيام به بموجب القانون، و12 يعتبرونه ممارسة غير مفضلة في المجتمع.

ثاني عشر: أبرز الأسباب في عدم إبلاغ المواطنين عن الفساد

على الرغم من إقرار نظام حماية المبلغين عن الفساد، وارتفاع نسبة الذين يقولون إنّ الإبلاغ عن الفساد واجب القيام به بموجب القانون مقارنة بالسنوات السابقة، فإن أغلبية المواطنين ما زالوا يعتقدون أنّ المواطنين يعزفون عن الإبلاغ عن الفساد، وتعود الأسباب إلى:

- عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود (19%).
- عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله (17%).
- عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين (13%).
- الخوف من الانتقام (12%).
- عدم معرفة من هي الجهة المخولة باستقبال شكاوى الفساد (11%).
- أسباب عدم القدرة على إثبات حالة الفساد (8%).

ثالث عشر: الجهود المبذولة لمكافحة الفساد

أغلبية واسعة من المواطنين يعتبرون أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية.

ترى أغلبية واسعة من المواطنين (87%) أنّ الجهود المبذولة لمكافحة الفساد غير كافية، كما يعتقد المواطنون أنّ أهم سبب لعدم كفاية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد يعود إلى:

1. العقوبات التي تطبَّقُ على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (29%).
2. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (27%).
3. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة الفاسدين ومحاسبتهم (23%).
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة (20%).

رابع عشر: التغير في مستوى الفساد: المواطنون ما زالوا متشائمين بشأن مستوى الفساد ومكافحته

أما بخصوص التغيّر في مستوى الفساد للعام 2024، فيرى 66% من المبحوثين أن الفساد زاد.

أما بخصوص التوقّعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام القادم، فإنّ 56% من المبحوثين يعتقدون أنّه سيزداد العام القادم 2025.

مقدمة

يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وبشكل سنوي، على إعداد تقريره حول الفساد، الذي يعتمد على العديد من المعطيات والمؤشرات والمكونات التي من ضمنها نتائج تحليل استطلاع رأي الجمهور الفلسطيني حول انطباعاته عن حالة الفساد في الأراضي الفلسطينية.

ولغرض إنجاز التقرير السنوي للعام 2024، قام الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتكليف مركز ثبات للبحوث المسحية واستطلاعات الرأي بتنفيذ استطلاع للرأي العام حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، حيث قام المركز بإجراء الاستطلاع وتنفيذ البحث الميداني في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، خلال الفترة ما بين 1–12 أيلول/سبتمبر 2024.

هدف الاستطلاع، بشكل أساسي، إلى رصد التغير في انطباعات المواطنين ووعيهم حول الفساد، ورصد مدى استعدادهم للانخراط في مكافحته، ومقارنة النتائج بالسنوات السابقة.

بلغ حجم العينة 1400 فرد ممن أعمارهم 18 عاماً فما فوق، منهم (800) في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، و(600) في قطاع غزة، وبهامش خطأ ± 3%، حيث أجريت المقابلات وجهاً لوجه وفي المنازل.

منهجية البحث:

1. **الاستمارة:** صممت الاستمارة منذ بداية تنفيذ الاستطلاع بالتعاون مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، وشملت الأسئلة، كافة، التي تغطي أهدافه.

2. **اختيار العينة:** تنقسم فلسطين إلى طبقات عدة تمثل كل منها البلدات والمدن والقرى ومخيمات اللاجئين في المحافظات الست عشرة. تنقسم فلسطين، أيضاً، إلى «مناطق عد» أو عناقيد، تحتوي كل منها على عدد من العائلات (تتراوح من 80 إلى 160 عائلة في كل منطقة عد). يوفر تعداد 2017 بيانات مفصلة عن العائلات، إضافة إلى خرائط تفصيلية توضح كل منزل في كل مجموعة. وقد بلغ عدد العناقيد الإجمالي في فلسطين 7294 عنقوداً.

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 80 عنقوداً باستخدام الاحتمالية المتناسبة مع الحجم، حيث يتم تنظيم التجمعات حسب الحجم (عدد العائلات) من أجل ضمان تمثيل جميع الطبقات والتكتلات من جميع الأحجام. وتم الأخذ بعين الاعتبار الواقع في قطاع غزة بسبب الحرب، بحيث يتم اختيار 30 منطقة بمنهجية مختصة للتعامل مع مثل هذه الظروف، بواقع 20 مقابلة في كل تجمع تُشرح لاحقاً.

وتم اختيار 50 منطقة عد في الضفة، واختيار 16 منزلاً في كل منطقة عد (عنقود) باستخدام عينات منهجية.

الحجم الإجمالي للعينة بلغ 1400 منزل، وتم أخذ العينة داخل المنزل، أو الخيمة، أو التجمع. باستخدام جدول كيش، يختار الباحثون الميدانيون شخصاً بالغاً (فوق 18 عاماً) من بين البالغين في المنزل للمقابلة. وقد تم إجراء المقابلات وجاهياً، وتم استخدام الألواح الذكية (التابلت)، أو الاستمارة الورقية لجمع البيانات.

المنهجية في اختيار العينة في قطاع غزة

يتم اختيار 30 تجمعاً من سكان دير البلح وخانيونس والنازحين من شمال غزة ورفح ومدينة غزة الذين هجروا إلى تلك المناطق بتعليمات من الجيش الإسرائيلي، بحيث كانت هذه التجمعات؛ إما مناطق عد حسب تصنيف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما تم في خانيونس وبعض مناطق دير البلح، وإما تجمعات نازحين في مراكز إيواء هي عبارة عن مدارس أو مؤسسات تابعة للحكومة أو الأونروا، وإما تجمعات خيام موزعة في مناطق دير البلح ومواصي خانيونس، وتم سحب العينة وفق المنهجية التالية:

- في مراكز الإيواء، تم سحب عينة عشوائية منتظمة من قوائم هذه المراكز التي تم الحصول عليها، وتمثل مراكز الإيواء في دير البلح ومواصي خانيونس كافة، وبلغ عدد هذه المناطق 10 (مناطق أو تجمع أو مركز إيواء).
- أما مناطق العد المحددة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغ عددها 8 مناطق.
- فوق كل ذلك، قمنا بتحديد مناطق عد إضافية شملت تجمعات الخيام في خانيونس ودير البلح، حيث تم الاعتماد على خرائط توضح مناطق تلك التجمعات، ثم تقسيم هذه التجمعات إلى بلوكّات على الخارطة، وتم سحب 12 بلوكًّا لإجراء المقابلات.
- في كل مركز إيواء أو منطقة عد أو تجمع للخيام، تم اختيار 20 شخصاً بشكل عشوائي منتظم، لإجراء المقابلات معهم.

3. **جمع البيانات:** عمل في إجراء المقابلات وجهاً لوجه باحثون ميدانيون ممن لديهم خبرة طويلة في البحوث الميدانية، حيث خضعوا للقاءات عمل متخصصة، بعضها وجاهية وأخرى هاتفية، ناقشت أهداف الاستطلاع، ومنهجية العمل، وأسئلة الاستمارة.

تم استخدام الألواح الذكية (تابلت) في عملية جمع البيانات، من خلال عمل تطبيق للاستمارة إلكترونياً وفق معايير وقواعد ضبط مشددة، ما أتاح التدقيق والمراقبة الميدانية بطريقة سهلة قادرة على المتابعة اللحظية.

الاختبار القبلي للاستمارة:
تم إجراء اختبار قبلي على الاستمارة لعينة حجمها 36 فرداً (16 في الضفة الغربية، و20 في قطاع غزة) للتأكد من صلاحيتها واستيعاب المبحوثين وفهمهم لطبيعة الأسئلة والخيارات المطروحة، ما ساعد في إجراء أي تعديلات عليها قبل اعتمادها بالشكل النهائي. إضافة إلى ذلك، تم إجراء عملية فحص لها من حيث الاتساق الداخلي للأسئلة، وثباتها، باستخدام معامل كرومباخ ألفا.

تدريب الباحثين
لغرض الاستطلاع، قام المركز، وبالتعاون مع ائتلاف أمان، بعقد ورشات عمل تدريبية متخصصة للباحثين الميدانيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أحاطت بجوانبه كافة، من تفاصيل المنهجية، والعينة، وأسئلة الاستمارة، والمقابلات، وطريقة استخدام التابلت والاستمارة الإلكترونية.

الرقابة والمتابعة
هناك نوعان من الرقابة اتبعها المركز أثناء تنفيذ الاستطلاع تمثلت في ما يأتي:

1. الرقابة الميدانية: عمل فريق العمل البحثي تحت إشراف ومتابعة من قبل المنسقين الميدانيين والمشرفين، الذين، بدورهم، تواصلوا مع الباحثين في الميدان، للتأكد من سير العمل وإجراء المقابلات بطريقة سليمة وبعيدة عن أي مشاكل، حيث قدّم الفريق تقريراً يومياً حول ذلك.
2. الرقابة المكتبية، وتمثلت في ما يأتي:
أ) الاتصالات الهاتفية: أجرى المركز اتصالات عشوائية مع أفراد من العينة للتأكد من صلاحية العمل وصلاحية المقابلات.
ب) العمل المكتبي: تم فحص الاستمارات مكتبياً للتأكد من الإجابات والانتقالات بين الأسئلة، والتأكد من صلاحية بيانات الاستمارات من خلال المتابعة الميدانية للاستمارة الإلكترونية ومسيّر الباحثين الميدانيين.
ج) برنامج الاستمارة الإلكترونية: من خلال التطبيق للاستمارة الإلكترونية، تم تصميم برنامج لإدخال البيانات ضمن ضوابط ومحددات معينة، يكون قادراً على اكتشاف أي إشكاليات ولا يسمح ميدانياً بتجاوزها، إضافة إلى المتابعة الميدانية اللحظية لعمل الباحثين، والتأكد من وجودهم في مواقعهم في الميدان.

تحليل البيانات:
تم تحليل البيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، بعد إجراء المراجعة والمعالجة الكاملة لها.

نتائج استطلاع الرأي العام حول: واقع الفساد ومكافحته في فلسطين للعام 2024

1. المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

تطرق الاستطلاع إلى أهم المشاكل والتحديات التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، والتي يجب أن تحظى بالأولوية لمعالجتها، حيث احتلت مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المشكلة الأهم، وفقاً لرأي المواطنين؛ حيث أشار 38% من المبحوثين إلى ذلك (38% في الضفة الغربية، مقارنة بـ 37% في قطاع غزة)، ونسبة 21% من المبحوثين رأوا أن مشكلة الأزمات الاقتصادية هي المشكلة الأساسية التي يجب أنْ تحظى بأولوية لحلها (25% في الضفة الغربية، مقارنة بـ 14% في قطاع غزة)، فيما أشار 18% من المبحوثين إلى أن المشكلة الأساسية هي تفشي الفساد (23% في الضفة الغربية، مقارنة بـ 10% في قطاع غزة). فيما صرح 14% من المبحوثين بأن المشكلة الأساسية هي استمرار الانقسام (7% في الضفة الغربية، مقارنة بـ 26% في قطاع غزة)، أما فيما يتعلق بضعف سيادة القانون، فقد أشار 6% إلى أنها المشكلة الأساسية، و3% أشاروا إلى هشاشة البنية التحتية (1% في الضفة الغربية، مقارنة بـ 6% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته	%37.8	%38.2	%37.2
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%20.6	%25.2	%13.8
تفشّي الفساد	%18.0	%23.4	%9.9
استمرار الانقسام	%14.4	%6.7	%25.8
ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)	%6.2	%5.5	%7.2
هشاشة البنية التحتية	%3.0	%.9	%6.1
	%100	%100	%100

شكل (1): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها

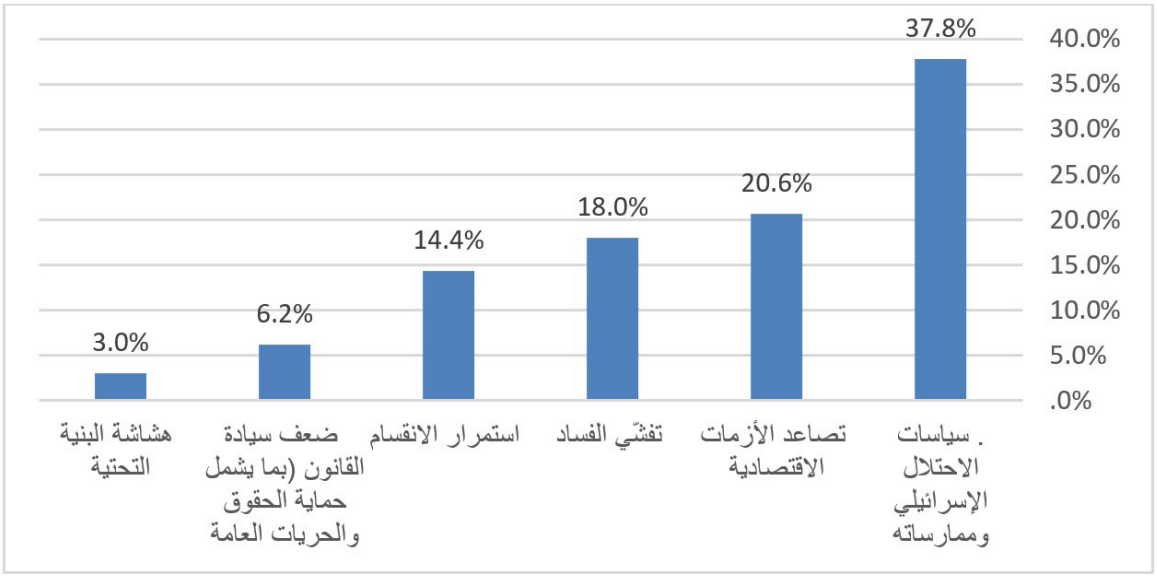

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاعات السابقة، نرى أن مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي تصبح المشكلة الأساسية الأولى، ثم تصاعد الأزمات الاقتصادية وتفشي الفساد واستمرار الانقسام تحظى بالأولية لدى المواطن الفلسطيني، التي يجب حلها. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (1a): المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها – مقارنة مع السنوات السابقة

المشكلة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
تصاعد الأزمات الاقتصادية	%29.1	%29.6	%24.7	%27.3	%26.1	%22.6	%27.5	%25.8	%20.6
تفشي الفساد	%25.2	%26.5	%33.5	%26.4	%24.9	%27.6	%25.1	%21.4	%18.0
سياسات الاحتلال الإسرائيلي	%19.7	%17.7	%16.7	%21.7	%20.6	%22.9	%20.7	%21.8	%37.8
استمرار الانقسام	%15.6	%15.6	%16.3	%14.9	%13.8	%13.1	%10.5	%17.7	%14.4
ضعف سيادة القانون	%6.3	%5.6	%5.1	%6.8	%10.1	%10.3	%11.1	%10.7	%6.2
هشاشة البنية التحتية	%4.1	%5.0	%3.7	%2.8	%4.5	%3.5	%5.1	%2.7	%3.0
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (1a): المشاكل الأساسية الثلاث الأولى التي يجب أن تحظى بأولوية لحلها حسب السنوات

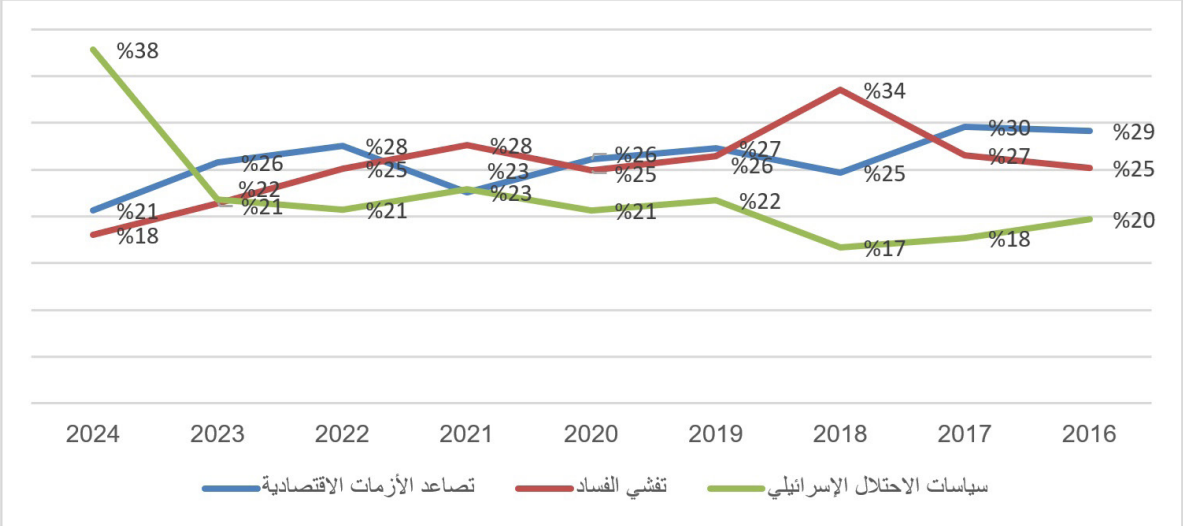

المشاكل الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية لحلها حسب متغيرات مختارة

- مشكلة تصاعد الأزمات الاقتصادية كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- النوع الاجتماعي: ترتفع نسبة من يرون أن تصاعد الأزمات الاقتصادية هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لحلها لدى الإناث إلى 23% مقارنة بالذكور (18%).
- الموقع الجغرافي: ترتفع النسبة لدى سكان جنوب الضفة (33%). ووسطها (24%) مقارنة بسكان شمال الضفة (20%).

- مشكلة تفشي الفساد كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أن مشكلة تفشي الفساد مشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لحلها لدى سكان وسط الضفة إلى 29%، مقارنة بسكان الجنوب (24%)، والشمال (20%).
- النوع الاجتماعي: ترتفع لدى الذكور إلى 20%، مقارنة بالإناث (16%).
- العمل: ترتفع النسبة لدى غير العاملين إلى 23%، مقارنة بالعاملين (17%).

- مشكلة سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته كمشكلة أساسية يجب أن تحظى بالأولوية الأولى

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أنها المشكلة الأساسية لدى سكان شمال الضفة إلى 44%، وجنوبها 38%، مقارنة بسكان وسط الضفة (30%).
- التعليم: ترتفع النسبة لدى الأقل تعليماً إلى 42%، مقارنة بالأكثر تعليماً (37%).

2. تقييم المواطنين لحجم الفساد وانتشاره في فلسطين

يتناول هذا الجزء من استطلاع تقييم المواطنين لمستوى حجم الفساد في مؤسسات السلطة، وأكثر الجهات تعرضاً للفساد، سواء على صعيد الهيئات والوزارات الحكومية أو على صعيد القطاعات الحكومية والخاصة والأهلية.

2-1. مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

يرى 70% من المبحوثين أن مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير، فيما يرى 23% أن المستوى متوسط، بينما 5%، فقط، يرون أن مستوى الفساد قليل. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كثير	%70	%77	%61
متوسط	%23	%19	%30
قليل	%5	%2	%9
لا رأي/ لا أعرف	%1	%2	%
	%100	%100	%100

شكل (2-1): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني

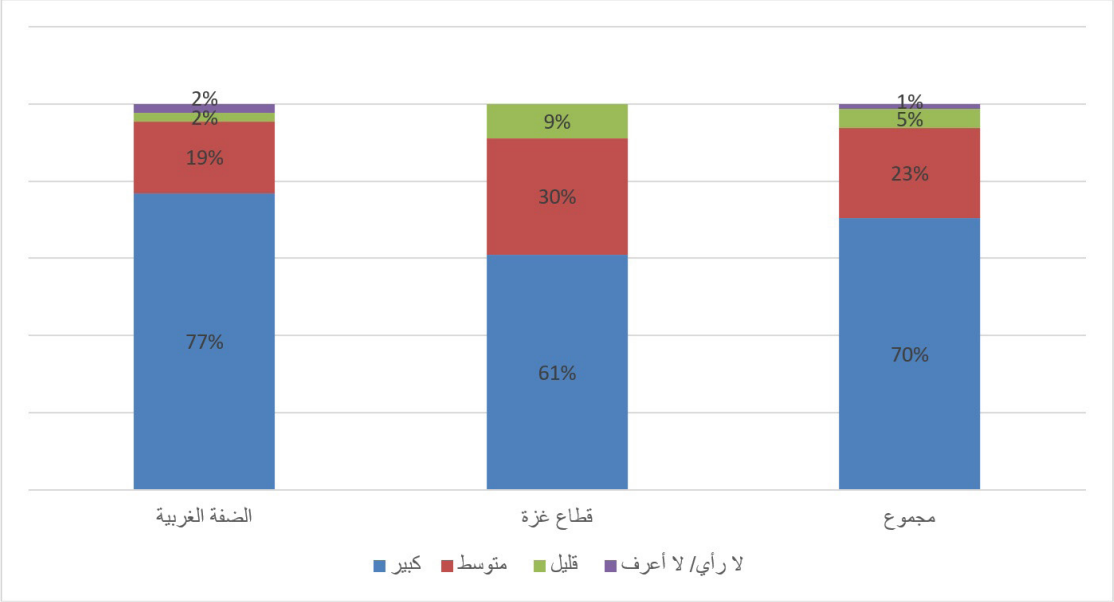

وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أن تصنيف المواطنين لمستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني كبير، وارتفع إلى 70% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 63% في استطلاع العام 2023، و56% في استطلاع العام 2022. للمزيد، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني – مقارنة مع السنوات السابقة

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
%70	%63	%56	%63	%58	%63	%64	%57	%60	كبير
%23	%30	%34	%30	%32	%29	%31	%36	%33	متوسط
%5	%6	%10	%6	%10	%7	%5	%7	%6	قليل
%1	%1	%0	%1	%1	%1	--	--	--	لا أعلم
%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	

شكل (2-1a): مستوى الفساد في المجتمع الفلسطيني – جدول مقارنة لمن يرون بأن المستوى كبير

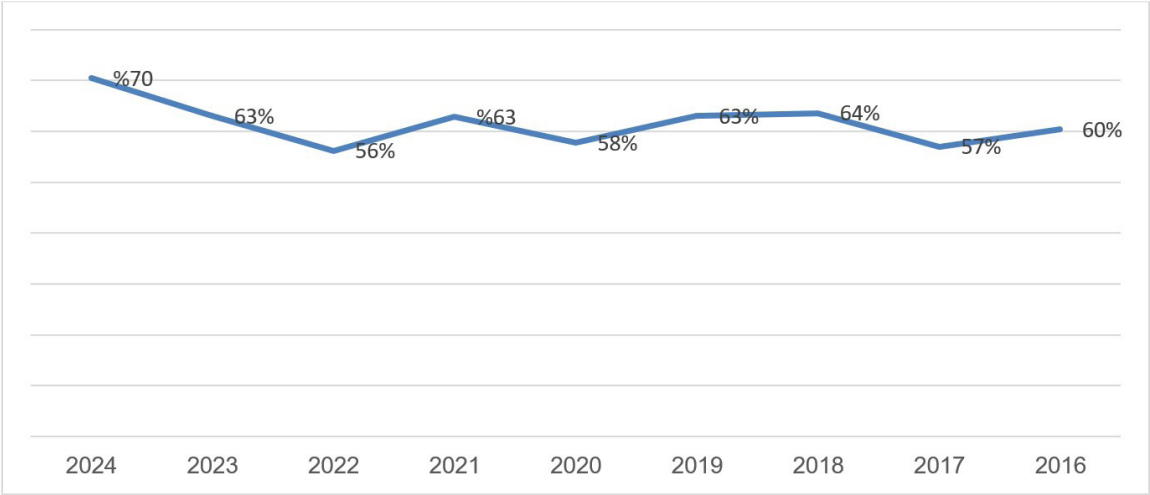

وصف حجم الفساد بأنه كبير حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أن حجم الفساد كبير لدى سكان جنوب الضفة إلى 86%، ووسط الضفة إلى 80%، مقارنة بسكان شمال الضفة (68%).
- الفئات العمرية: ترتفع نسبة من يرون ذلك لدى الفئة (فوق 40 عاماً) إلى 71%، ولدى الفئة (30–40 عاماً) إلى 75%، مقارنة بالفئة العمرية (أقل من 30 عاماً) حيث تبلغ 67%.
- قطاع العمل: ترتفع النسبة لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى 76%، مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومي (68%) والأهلي (33%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (أكثر من 4500 شيكل) إلى 82%، وأصحاب الدخل (3500–4500 شيكل) إلى 74%، مقارنة بـ 69% لأصحاب الدخل (أقل من 2500 شيكل).

2–2. وصف مرتكبي الفساد (فئات عليا، فئات عادية)

حول وصف مرتكبي جرائم الفساد في فلسطين، أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن صفة الموظف الكبير (فئات عليا) تغلب على مرتكبي الفساد، وفق ما أشار إلى ذلك 82% من المبحوثين (90% في الضفة الغربية، و70% في قطاع غزة)، فيما أشار 18% إلى أن صفة الموظف الصغير (الفئات العادية) هي الغالبة (10% في الضفة الغربية، و30% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2–2): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
شاغلو المناصب السياسية (فئات عليا)	%82	%90	%70
شاغلو المناصب العادية (فئات عادية)	%18	%10	%30
	%100	%100	%100

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ما زالت النتائج تشير إلى أن الغالبية ترى أن الفئات العليا (الموظفون الكبار) هي الصفة الغالبة على مرتكبي جرائم الفساد، وبارتفاع 3 درجات مقارنة باستطلاع العام 2023، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2–2a): الصفة الغالبة لمرتكبي جرائم الفساد – مقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان لسنوات سابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
فئات عليا–موظف كبير	%78	%82	%79	%82	%82	%77	%73	%79	%82
فئات عادية–موظف صغير	%22	%18	%21	%18	%18	%20	%27	%21	%18
لا رأي/ لا أعرف	---	---	---	---	---	%3	---	---	---
رفض الإجابة	---	---	---	---	---	%1	---	---	---
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

مرتكبو جرائم الفساد حسب متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يرون أن مرتكبي الفساد هم من شاغلي المناصب السياسية (الفئات العليا) لدى سكان وسط الضفة (86%)، وشمالها (83%)، مقارنة بسكان جنوب الضفة (76%).
- ترتفع النسبة لدى العاملين في القطاع الخاص إلى 81% مقارنة بالقطاع الحكومي (77%).

3-2. القطاع الأكثر تعرضاً للفساد

يرى 49% من المبحوثين أن المؤسسات الحكومية هي أكثر الجهات تعرضاً للفساد، تليها المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية بنسبة 21%، ثم القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) (15%)، ثم الهيئات المحلية (البلديات والمجالس المحلية) بنسبة 14%، انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3-2): القطاع الأكثر تعرضاً للفساد

القطاع	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
المؤسسات الحكومية	%49	%64	%26
القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً)	%15	%11	%21
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%21	%11	%36
الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية)	%14	%13	%16
	%100	%100	%100

شكل (3-2): الجهة الأكثر تعرضاً للفساد في فلسطين

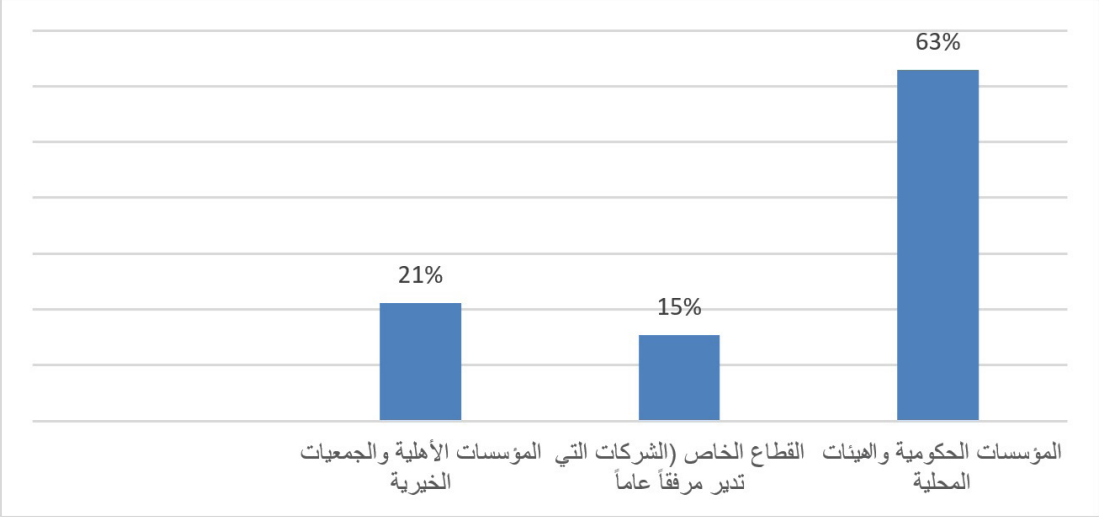

بالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أن المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية مجتمعة ما زال المواطنون يرونها الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد، مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث بلغت نسبة من يرونها كذلك 63%، مقارنة بالمتوسط للسنوات السابقة (67%). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي:

جدول (2-3a): القطاع الأكثر تعرضاً للفساد- مقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان لسنوات سابقة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية	%52	%59	%68	%74	%72	%68	%71	%69	%63
المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية	%26	%21	%20	%13	%14	%15	%15	%15	%15
مؤسسات القطاع الخاص	%22	%20	%12	%13	%14	%16	%14	%16	%21
لا رأي/لا أعرف	---	---	---	---	---	%1	---	---	
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

من يرون أن الفساد منتشر بشكل أكثر في المؤسسات الحكومية حسب متغيرات مختارة

- الفئة العمرية: ترتفع النسبة لدى الفئة العمرية (أكبر من 30 عاماً) إلى 51%، مقارنة بـ 47% للفئة العمرية (أقل من 30 عاماً).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى الذين يزيد متوسط دخل أسرهم الشهري على 5500 شيكل إلى 69%، مقارنة بـ 42% للذين متوسط دخل أسرهم الشهري أقل من 1500 شيكل.

2-4 المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد

خلال الاستطلاع، تم طرح سؤال على المبحوثين حول المؤسسات أو الهيئات الرسمية الأكثر عرضة لانتشار الفساد برأيهم، وطلب منهم اختيار أكثر ثلاث جهات تعرضاً لانتشار الفساد من بين قائمة المؤسسات التي طرحت عليهم.

يتضح من نتائج الاستطلاع أن السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة) هي الجهة الأولى الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد برأي 25% من المبحوثين، تلي ذلك الأجهزة الأمنية برأي (22%)، ثم السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة) بنسبة (18%)، يليها مؤسسة الرئاسة برأي (16%)، ومن ثم الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية) بنسبة (11%)، ثم المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية «الإسلامية والمسيحية» والأوقاف) بنسبة (4%).

في قطاع غزة، تم طرح مؤسسة إضافية وهي السلطة التشريعية (المجلس التشريعي)، حيث أشار 4% من المبحوثين هناك إلى أنها المؤسسة الأكثر عرضة لانتشار الفساد. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (2-4): المؤسسات والهيئات الرسمية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

	الجهة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الجهة الثانية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	الجهة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
(يُسأل في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"	%3	%5	%3	%4
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف)	%5	%3	%4	%4
الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس القروية)	%12	%10	%10	%11
مؤسسة الرئاسة	%25	%12	%10	%16
السلطة القضائية (المحاكم، والنيابة العامة)	%14	%18	%22	%18
الأجهزة الأمنية	%20	%24	%21	%22
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة)	%20	%27	%29	%25

شكل (4-2): المؤسسات والهيئات الرسمية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد (الجهة الأولى الأكثر انتشاراً)

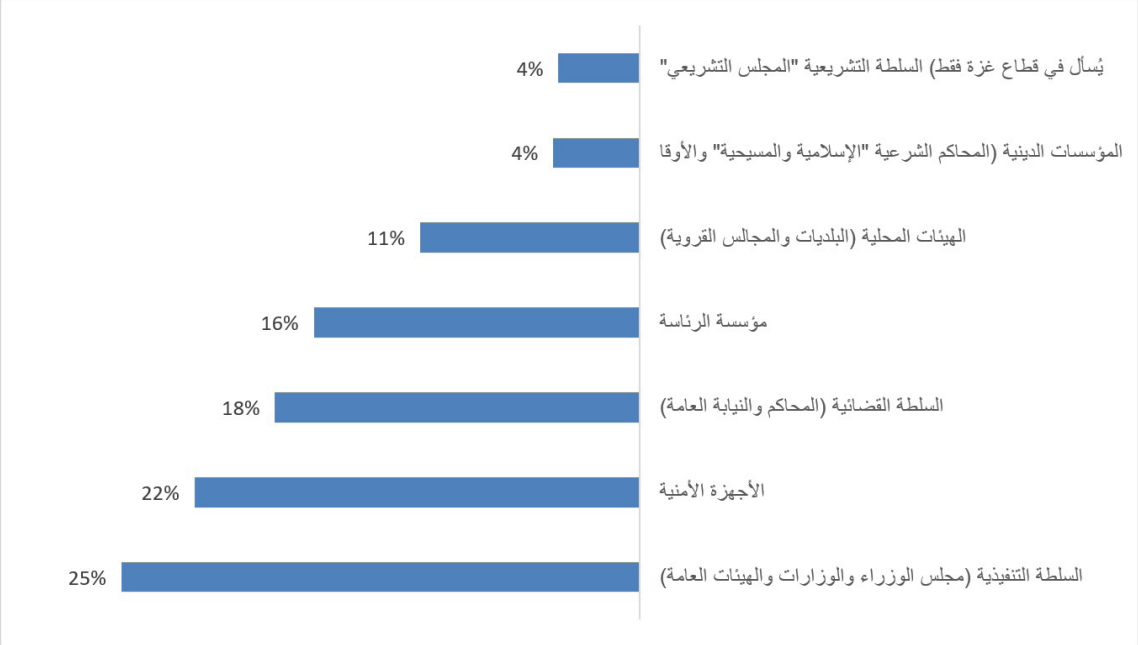

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاع العام السابق 2023، تظهر النتائج أن نسبة من يرون أن السلطة التنفيذية هي الجهة الأكثر عرضة لانتشار الفساد انخفضت في هذا الاستطلاع إلى 25%، مقارنة بـ 27% في استطلاع العام 2023. أما بخصوص الأجهزة الأمنية، فقد ارتفعت نسبة من يرونها عرضة لانتشار الفساد إلى 22% في هذا الاستطلاع مقارنة بـ 19% في استطلاع العام 2023. أما السلطة القضائية (المحاكم، والنيابة العامة)، فبقيت نسبة من يرون ذلك 18% في هذا الاستطلاع مشابهة لما وجدناه في استطلاع العام السابق (19%). كذلك الحال في الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس القروية)، فقد بقيت النسبة كما كانت تقريباً 11% في هذا الاستطلاع، مقارنة بـ 12% في استطلاع العام 2023. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (4a-2): مؤسسات الدولة والهيئات الرسمية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد
(المعدل حسب السنوات 2022–2024)

	2022	2023	2024
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة)	%24.1	%26.9	%25.4
الأجهزة الأمنية	%16.4	%18.5	%21.8
الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس القروية)	%16.9	%11.9	%10.8
السلطة القضائية (المحاكم، والنيابة العامة)	%14.6	%18.5	%17.9
(في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية "المجلس التشريعي"	%8.0	%6.2	%4.0
مؤسسة الرئاسة	%10.8	%12.4	%16.0
المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية "الإسلامية والمسيحية" والأوقاف)	%6.7	%5.4	%4.2
	%100	%100	%100

5–2. الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

خلال الاستطلاع تم طرح سؤال حول الوزارات والهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد، وطلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث منها تعرضاً لانتشار الفساد بعد تزويد المبحوثين بقائمة لهذه المؤسسات، حيث احتلت وزارة التنمية الاجتماعية المرتبة الأولى في هذا الاستطلاع بنسبة 18% من المبحوثين، تليها وزارة المالية بنسبة 16%، ثم وزارة الصحة بنسبة 15%، والمؤسسات الأمنية بنسبة 10%. أما الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، فلا تتعدى نسبة من يراها من المواطنين بأنها الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد 6% لكل منها. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول والشكل البياني أدناه:

جدول (5–2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد

	المؤسسة الأولى الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المؤسسة الثانية الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المؤسسة الثالثة الأكثر عرضة لانتشار الفساد	المعدل
وزارة التنمية الاجتماعية	%16	%17	%20	%18
وزارة المالية	%19	%18	%12	%16
وزارة الصحة	%9	%17	%19	%15
المؤسسات الأمنية	%15	%9	%5	%9
وزارة التربية والتعليم	%8	%6	%7	%7
وزارة النقل والمواصلات	%4	%5	%9	%6
وزارة الأوقاف	%5	%6	%5	%5
وزارة الاقتصاد الوطني	%5	%4	%5	%5
سلطة الأراضي	%4	%5	%4	%4
الهيئة العامة للشؤون المدنية	%5	%4	%4	%4
هيئة المعابر والحدود	%5	%2	%3	%3
سلطة المياه	%3	%2	%4	%3
هيئة تسوية الأراضي والمياه	%1	%2	%1	%2
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	%1	%1	%1	%1
سلطة الطاقة	%1	%1	%1	%1
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%1	%1	%1	%1

شكل (5–2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد – المعدل

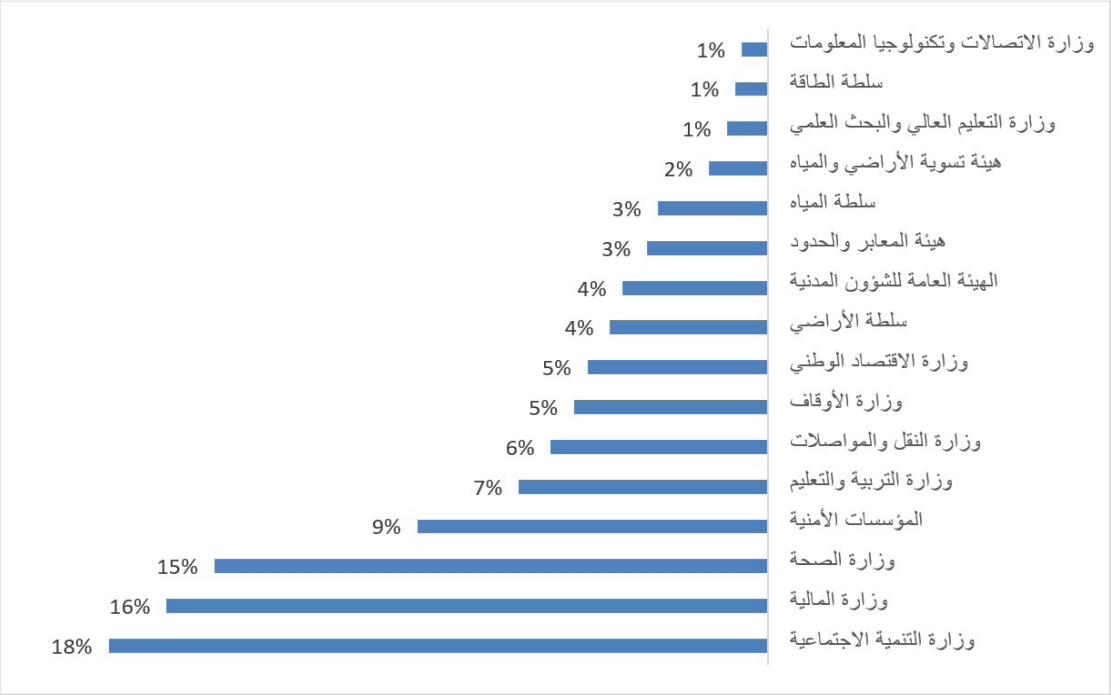

بمقارنة نتائج استطلاع العام الحالي 2024 باستطلاع العام السابق 2023، تظهر النتائج عدم وجود تغير في نسبة من يعتقدون أن الوزارات المذكورة أكثر تعرضاً لانتشار الفساد سوى وزارة التنمية الاجتماعية، حيث ارتفعت نسبة من يرون ذلك إلى 21% في هذا الاستطلاع، مقارنة بـ 14% في استطلاع العام 2022. للمزيد انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (5a–2): الوزارات/الهيئات الحكومية الأكثر تعرضاً لانتشار الفساد (المعدل 2022–2024)

2024	2023	2022	
%18	%21	%13.8	وزارة التنمية الاجتماعية
%15	%16	%17.6	وزارة الصحة
%16	%15	%16.5	وزارة المالية
%9	%10	%8.8	المؤسسات الأمنية
%7	%6	%6.8	وزارة التربية والتعليم
%6	%6	%5.8	وزارة النقل والمواصلات
%5	%4	%5.2	وزارة الاقتصاد الوطني
%4	%4	%3.7	الهيئة العامة للشؤون المدنية
%1	%3	%1.6	سلطة الطاقة
%5	%3	%4.8	وزارة الأوقاف
%3	%2	%2.6	سلطة المياه
%3	%2	%3.7	هيئة المعابر والحدود
%4	%2	%2.2	سلطة الأراضي
%2	%2	%2.8	هيئة تسوية الأراضي والمياه
%1	%2	%2.7	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
%1	%1	%1.3	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
%100	%100	%100	

3. جرائم الفساد في فلسطين

3-1: جرائم الفساد الأكثر انتشاراً

تطرق الاستطلاع إلى جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين، وطلب من المبحوثين اختيار أكثر ثلاث جرائم منتشرة بعد تزويدهم بقائمة لهذه الجرائم، حيث أظهرت النتائج جريمة الواسطة والمحسوبية هي الجريمة الأكثر انتشاراً وبنسبة 18%، ثم جريمة اختلاس الأموال العامة بنسبة 16%، تليها جريمة إساءة استعمال السلطة 14%، وجريمة الرشوة مقابل تقديم خدمة عامة بنسبة 13%، ثم إساءة الائتمان بنسبة 12%، ومن ثم الجرائم الأخرى (بنسبة أقل من 10% لكل منها). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (3-1): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين

	نسبة من اعتبرها الجريمة الأولى الأكثر انتشاراً	نسبة من اعتبرها الجريمة الثانية الأكثر انتشاراً	نسبة من اعتبرها الجريمة الثالثة الأكثر انتشاراً	المعدل
الواسطة والمحسوبية	%26	%16	%13	%18
اختلاس المال العام	%14	%18	%16	%16
إساءة استعمال السلطة	%10	%13	%18	%14
الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق	%14	%15	%10	%13
إساءة الائتمان	%10	%13	%12	%12
غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد	%8	%7	%10	%8
التهاون في أداء الوظيفة العامة	%6	%5	%8	%6
المتاجرة بالنفوذ	%4	%6	%6	%5
الكسب غير المشروع	%6	%5	%5	%5
عدم الإفصاح عن تضارب المصالح	%3	%2	%3	%2

شكل (1-3): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين-المعدل

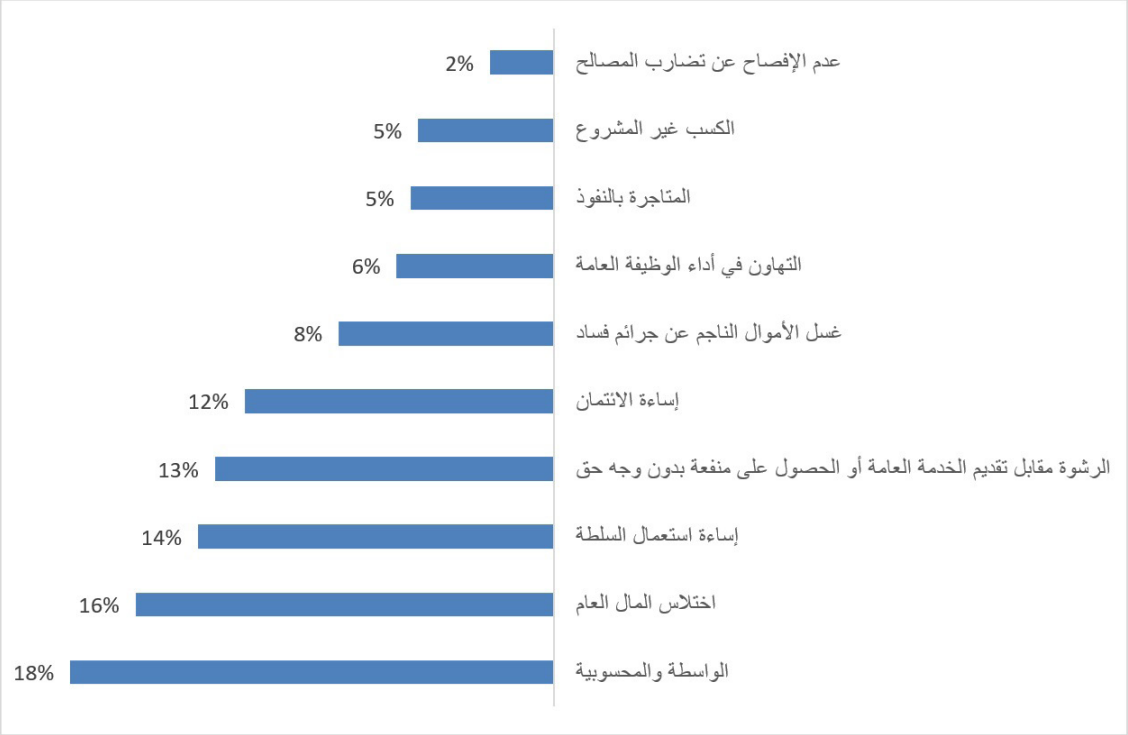

بمقارنة نتائج استطلاع العام الحالي باستطلاع العام السابق 2023، انخفضت نسبة من يعتبرون الواسطة والمحسوبية الجريمة الأكثر انتشاراً إلى 18% مقارنة بـ 18% في استطلاع 2023، وبقيت الجرائم الأخرى المذكورة دون تغيير يذكر في نسب من يعتقدون أنها الأكثر انتشاراً مقارنة بالاستطلاع السابق. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول رقم (3-1a): جرائم الفساد الأكثر انتشاراً في فلسطين (المعدل وفق سنوات 2022-2024)

2024	2023	2022	
%18	%18	%21.3	الواسطة والمحسوبية
%16	%15	%15.4	اختلاس المال العام
%12	%13	%9.4	إساءة الائتمان
%14	%13	%11.6	إساءة استعمال السلطة
%13	%11	%13.7	الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة
%8	%8	%9.5	غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد
%6	%7	%6.6	التهاون في أداء الوظيفة العامة
%2	%4	%4.1	عدم الإفصاح عن تضارب المصالح
%5	%5	%4.2	المتاجرة بالنفوذ
%5	%5	%3.8	الكسب غير المشروع
%100	%100	%100	

2-3: انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2024:

أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن 80% من المبحوثين يعتقدون أن الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية قد زادت خلال العام 2024 (82% في الضفة الغربية، و77% في قطاع غزة)، مقابل 20% يعتقدون أنها قلت (18% في الضفة الغربية، و23% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة في العام 2024

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
زادت	%80	%82	%77
قلّت	%20	%18	%23
	%100	%100	%100

شكل (2-3): ظاهرة انتشار الأغذية والأدوية الفاسدة في العام 2024

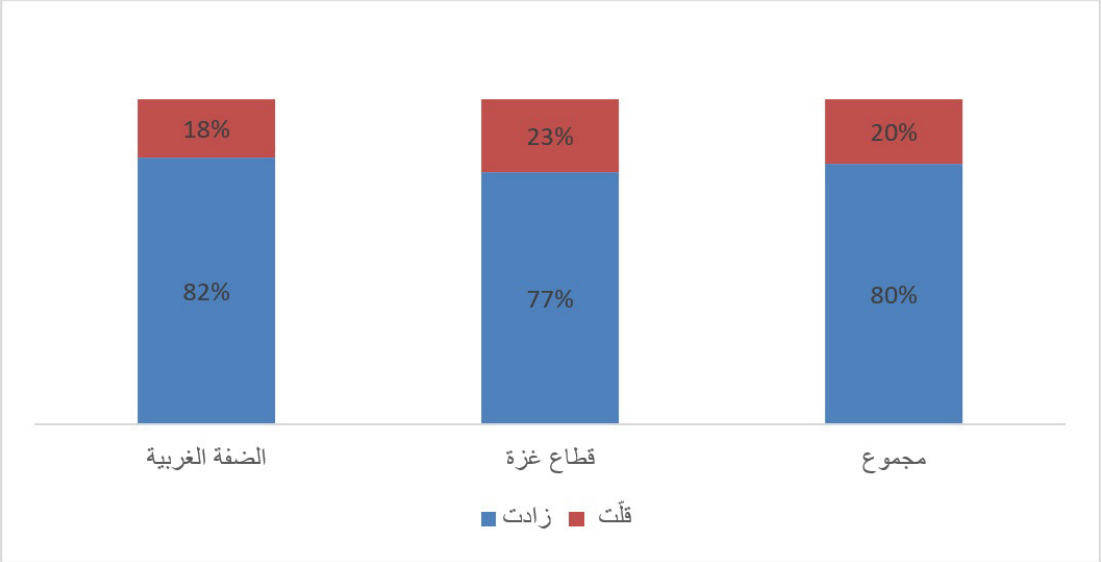

وبمقارنة نتائج استطلاع أمان الحالي بالاستطلاعات السابقة، تظهر النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة من يعتقدون بازدياد ظاهرة انتشار الجرائم الخاصة بفساد الأغذية والأدوية خلال الاستطلاعين الأخيرين، مقارنة بالاستطلاعات السابقة. للمزيد، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-3a): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة (مقارنة سنوات 2020-2024)

2024	2023	2022	2021	2020	
%80	%80	%74	%70	%59	زادت
%20	%20	%26	%30	%41	قلت
%100	%100	%100	%100	%100	

شكل (3–2a): ظاهرة انتشار الأغذية الفاسدة (مقارنة سنوات 2020–2024)

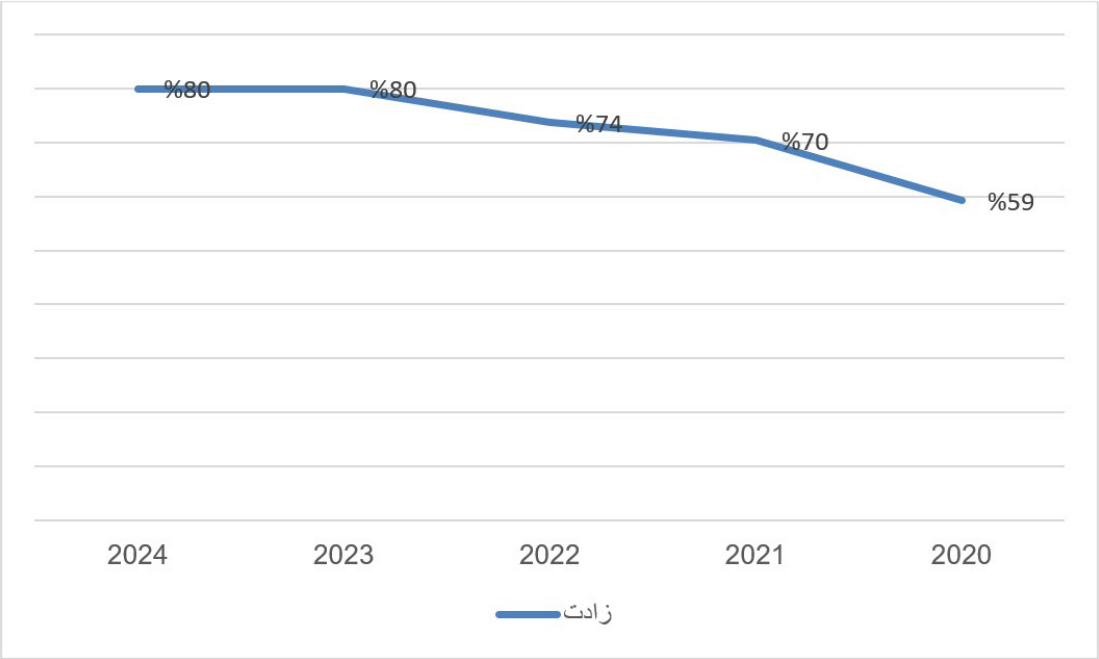

3-3 الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2024

حول الأسباب التي أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة، أظهرت النتائج أن 29% من المبحوثين يرون أن أهم سبب يعود إلى عدم وجود محاسبة وملاحقة لمرتكبي جرائم الفساد، فيما أشار 24% إلى أن أهم سبب يعود إلى استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم، و22% أشاروا إلى أن أهم سبب يعود إلى كون التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة، و(14%) أشاروا إلى تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء، و12% أشاروا إلى أن أهم سبب هو ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (3–3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2024

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم	%26	%33	%27	%29
استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن الجرائم	%27	%25	%25	%26
التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة	%21	%18	%22	%20
تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء	%15	%11	%14	%14
ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم	%10	%13	%12	%12

شكل (3-3): أسباب أدت إلى ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة خلال العام 2024 - المعدل

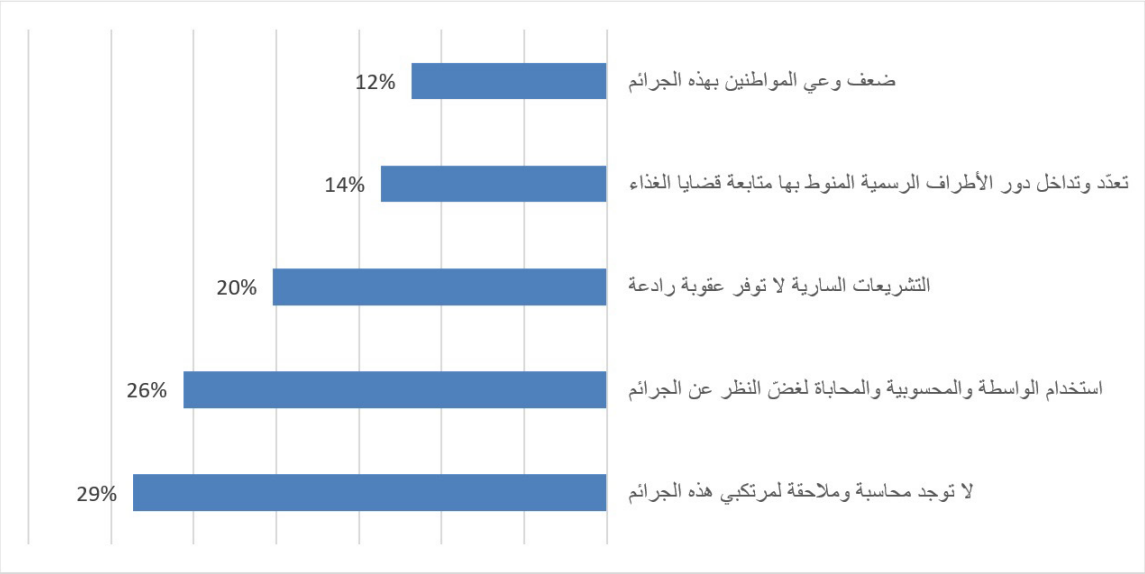

وبمقارنة نتائج استطلاع أمان الحالي 2024 باستطلاع العام الماضي 2023، تظهر النتائج أن نسبة من يرون أن التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة بلغت 29% في الاستطلاعين، وانخفاض نسبة من يرون ضعف وعي المواطنين بجرائم الفساد من (15% في استطلاع 2022، إلى 12% في استطلاعَيْ العامين 2023 و2024). للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (3a-3): أسباب ازدياد ظاهرة الأدوية والأغذية الفاسدة

2024	2023	2022	
%29	%29	%27.9	لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم
%26	%24	%24.0	استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغض النظر عن الجرائم
%20	%22	%18.2	التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة
%14	%12	%15.3	تعدد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء
%12	%12	%14.6	ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم
%100	%100	%100	

3-4 العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 33% من المبحوثين أيدوا «سحب رخص التجارة والصناعة الممنوحة لمرتكبي جرائم الغذاء والدواء» (24% الضفة الغربية، و38% قطاع غزة)، فيما أيد 23% «سجنهم وتغريمهم» (24% الضفة الغربية، و21% قطاع غزة)، ونسبة 13% من المبحوثين أيدوا «إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم» (11% الضفة الغربية، و17% قطاع غزة)، فيما طالب 31% بتطبيق «جميع العقوبات المذكورة عليهم» (27% الضفة الغربية، و38% قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (4-3): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم	%13	%11	%17
سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم	%33	%38	%24
سجنهم وتغريمهم	%23	%24	%21
جميع ما سبق (للمبحوث: لا تقرأ)	%31	%27	%38

شكل (4-3): العقوبات الأكثر فاعلية لملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء

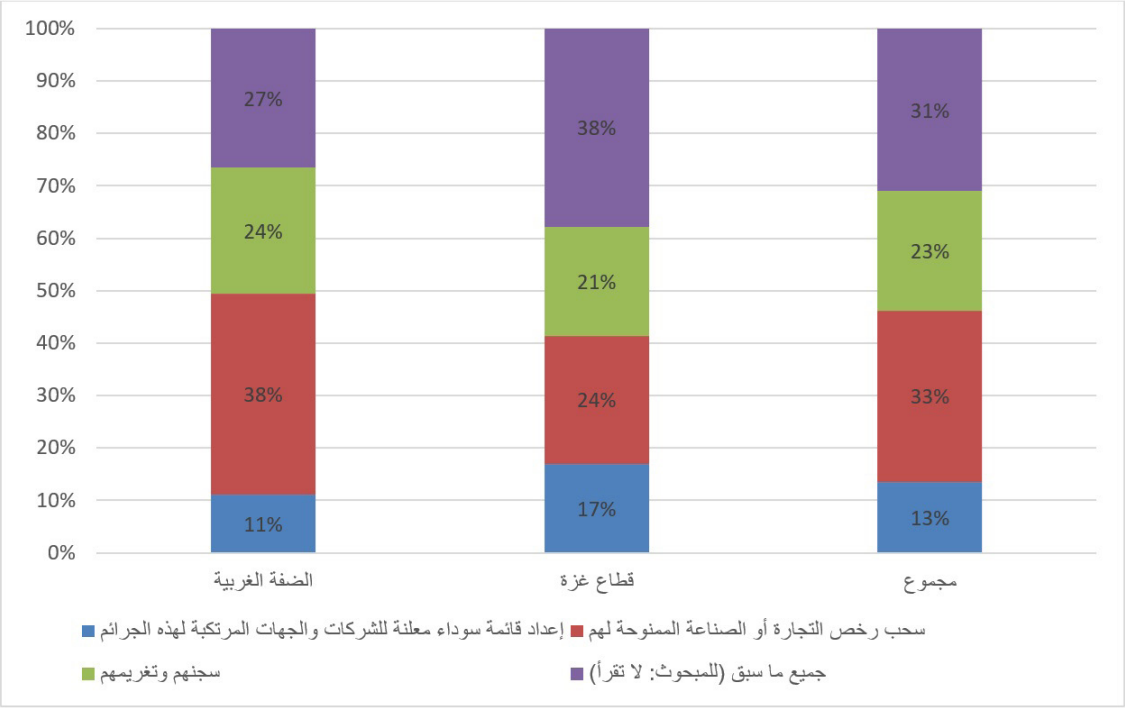

4. الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

بخصوص الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين، رأى 21% من المبحوثين أن أهم سبب يعود إلى عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون، يلي ذلك سبب عدم الجدية في محاسبة كبار الفاسدين بنسبة 17%، ثم أسباب الحصانة التي يتمتع بها الأشخاص، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد (13% لكل منهما)، وعدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية، والانقسام السياسي بين الضفة وغزة (10% لكل منهما)، وضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد (9%). ثم قلة وعي المواطنين بأشكال الفساد (8%). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

	السبب الأول الأكثر تأثيراً	السبب الثاني الأكثر تأثيراً	السبب الثالث الأكثر تأثيراً	المعدل
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%17	%21	%23	%20.5
عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	%21	%17	%14	%17.2
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد	%18	%10	%10	%12.9
الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص	%11	%14	%13	%12.5
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%7	%10	%13	%10
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	%15	%9	%6	%9.7
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%5	%9	%14	%9.2
قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%6	%10	%8	%8

شكل (4): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين

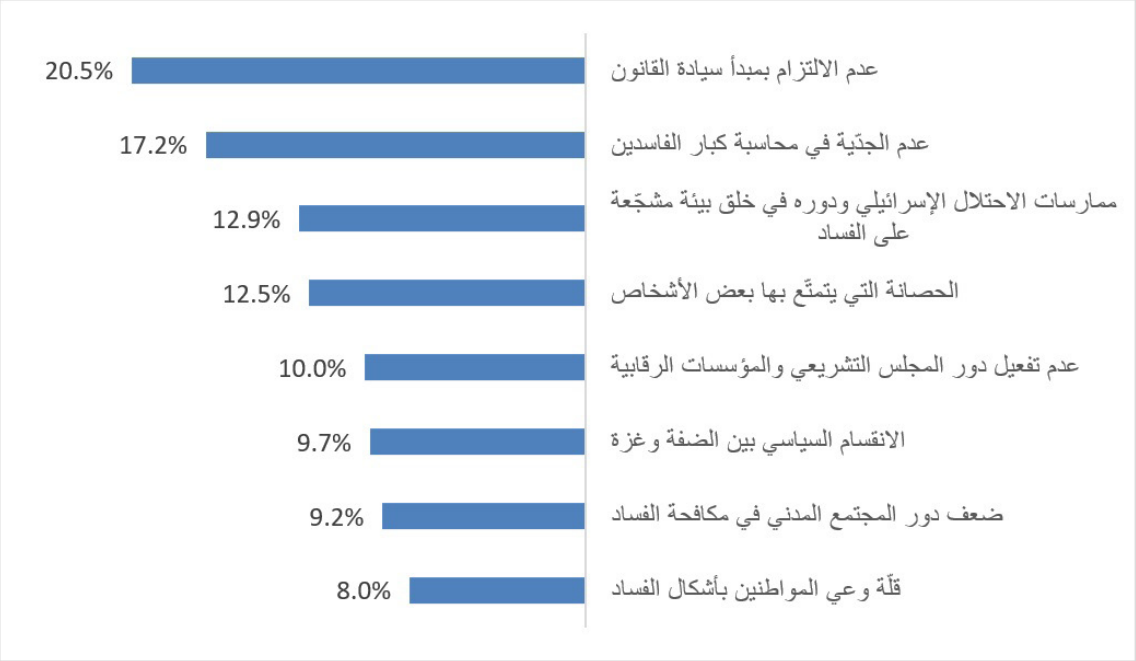

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 باستطلاع 2022، تظهر النتائج ارتفاعاً واضحاً في نسبة من يرون أن أهم سبب يعود إلى عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون إلى 21% مقارنة باستطلاع 2022 (16%)، أما الأسباب الأخرى فلا يوجد تغيير في نسب من يرون أنها أسباب ساهمت في انتشار الفساد. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (4a): الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في فلسطين حسب السنوات 2022ـ2024

	2022	2023	2024
عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون	%15.7	%20.7	%20.5
عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين	%17.0	%16.6	%17.2
الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص	%12.7	%12.1	%12.5
ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد	%11.6	%11.8	%12.9
عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية	%12.2	%11.3	%10.0
ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد	%9.6	%11.0	%9.2
قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد	%9.8	%8.9	%8.0
الانقسام السياسي بين الضفة وغزة	%10.7	%7.7	%9.7
	%100	%100	%100

5. الفساد في تقديم الخدمات العامة

5-1. المجالات والخدمات الأكثر مجالاً عرضة لانتشار الفساد خلال العام 2024

وفيما يتعلق بالخدمات العامة التي كانت أكثر عرضة لانتشار الفساد خلال العام 2024، أظهرت نتائج الاستطلاع أن الترقيات والتعيينات كانت المجال لأول الأكثر انتشاراً للفساد برأي 22%، يليها الخدمات الصحية 20%، ثم المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية بنسبة 18%، ثم خدمات التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية بنسبة 13%، فيما الخدمات الأخرى لم تتجاوز 10% لكل منها. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (5-1): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالاً لانتشار الفساد خلال العام 2024

	المجال الأول الأكثر انتشاراً	المجال الثاني الأكثر انتشاراً	المجال الثالث الأكثر انتشاراً	المعدل
التعيينات والترقيات	%29	%23	%15	%22
الخدمات الصحية	%14	%20	%26	%20
المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية	%21	%18	%16	%18
التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية	%13	%13	%12	%13
التعليم في الجامعات	%6	%8	%13	%9
الجمارك والضريبة	%8	%8	%8	%8
خدمات المياه	%4	%6	%6	%5
خدمات الكهرباء	%1	%3	%2	%2
خدمات الاتصالات	%3	%1	%2	%2

شكل رقم (1-5): الخدمات العامة التي كانت أكثر مجالاً لانتشار الفساد خلال العام 2024

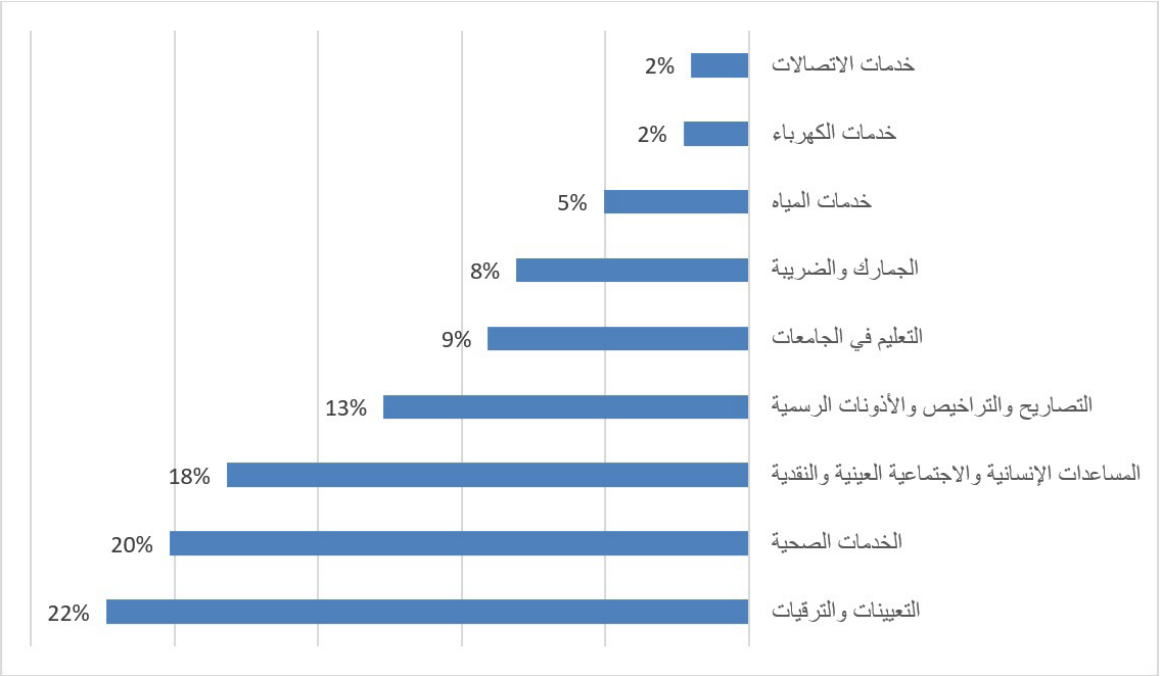

بمقارنة نتائج استطلاع العام الحالي 2024 باستطلاع العام 2023 السابق، تظهر النتائج أنه لا توجد تغييرات مهمة في المجالات المختلفة. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (5-1a): الخدمات العامة التي كانت مجالاً لانتشار الفساد حسب الأعوام 2022ـ2024

2024	2023	2022	
%22	%20	%21.2	التعيينات والترقيات
%20	%20	%15.1	الخدمات الصحية
%18	%17	%18.4	المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية
%13	%12	%15.9	التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية
%8	%10	%7.8	الجمارك والضريبة
%2	%7.0	%4.4	خدمات الكهرباء
%9	%7	%4.4	التعليم في الجامعات
%2	%4	%2.6	خدمات الاتصالات
%2	%34	%4.4	خدمات المياه
%100	%100	%100	

5-2. سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

تطرق الاستطلاع إلى التعرف على رأي المواطنين فيما يتعلق بسهولة وصولهم إلى السجلات العامة للحصول على معلومات، حيث أظهرت النتائج أن 66% أشاروا إلى أن ذلك لا يتم بسهولة (النسبة نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة)، و23% أشاروا إلى أن ذلك يتم بسهولة (22% في الضفة الغربية، و24% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول رقم (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%23	%22	%24
لا	%66	%67	%65
لا رأي/ لا أعرف	%11	%11	%11
	%100	%100	%100

شكل (2-5): سهولة الحصول على المعلومات من السجلات العامة

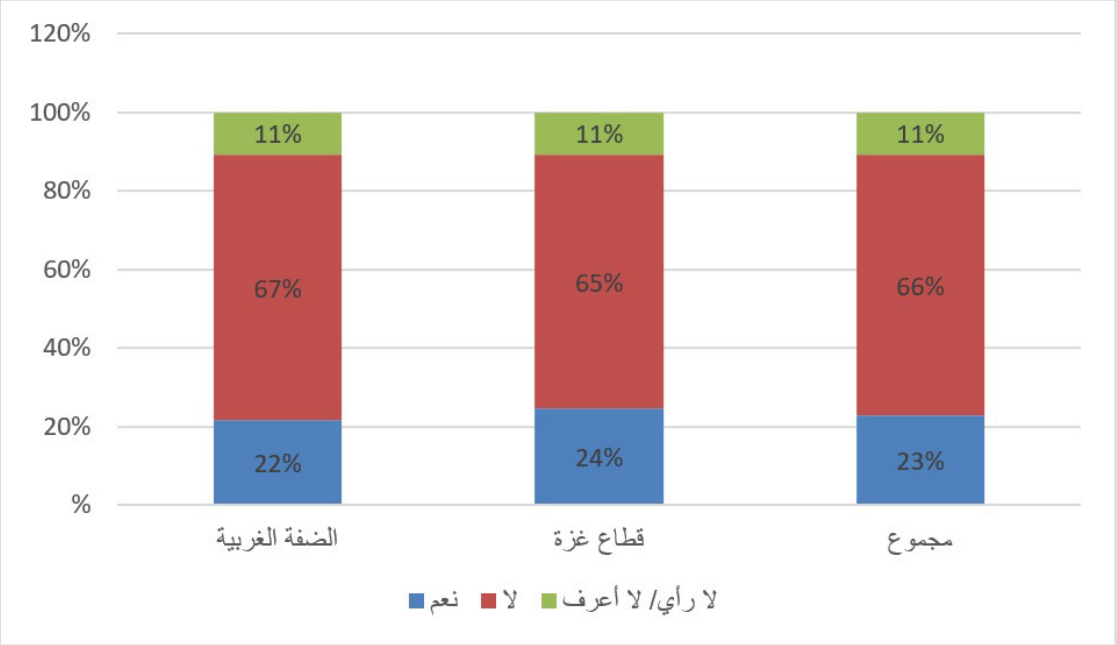

6. الواسطة في الحصول على الخدمات

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع استخدام الواسطة للحصول على الخدمات، ومساعدة المواطنين في الحصول على الخدمات، وأسباب استخدامها.

6-1. التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 40% من المبحوثين توجهوا خلال العام 2024 إلى مؤسسة/ات عامة للحصول على خدمات (28% في الضفة الغربية، و57% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (6-1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%40	%28	%57
لا	%60	%72	%43
	%100	%100	%100

شكل (6–1): التوجه للمؤسسات العامة للحصول على خدمة عامة

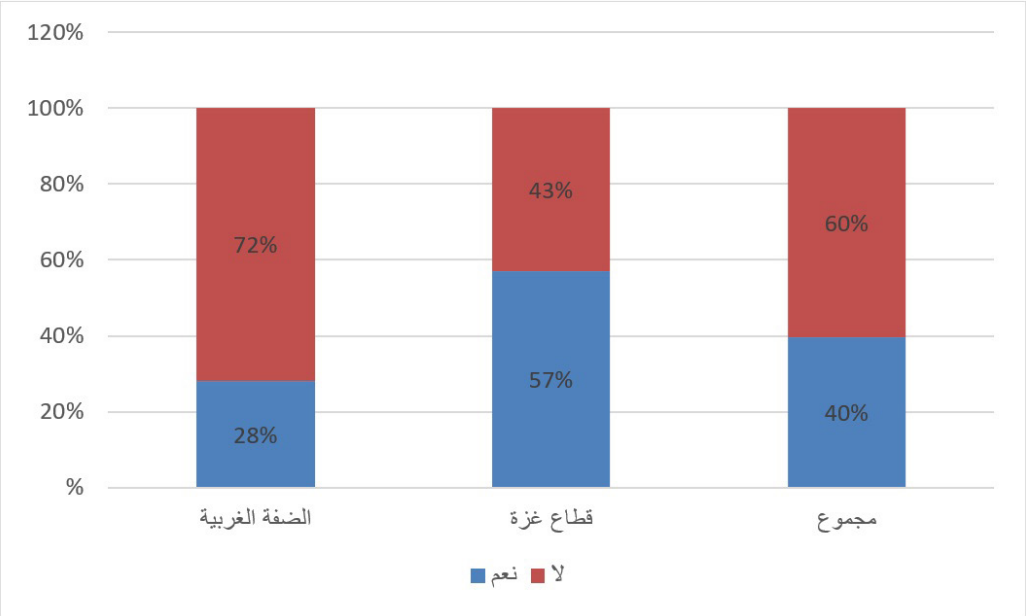

6–2. الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

تظهر النتائج أن 47% من المبحوثين الذين توجهوا إلى مؤسسات عامة لطلب خدمة خلال العام 2024، اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على هذه الخدمة (33% في الضفة، و58% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (6–2): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%47	%33	%58
لا	%53	%67	%42
	%100	%100	%100

شكل (6–2): الاضطرار إلى الاستعانة بالواسطة للحصول على خدمة عامة

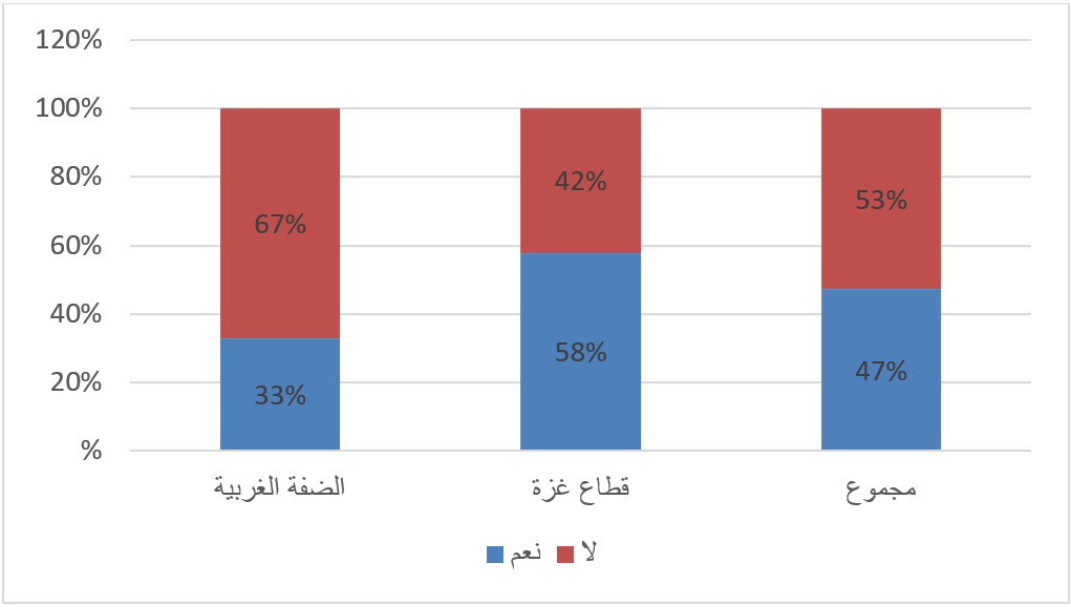

وبالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ارتفعت نسبة المبحوثين الذين اضطروا للاستعانة بالواسطة للحصول على خدمات بشكل بسيط عما كانت عليه خلال الأعوام الثلاثة الماضية (وبارتفاع واضح مقارنة بسنوات ما قبل ذلك). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2a–6): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات 2014–2024

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%35	%26	%39	%34	%39	%37	%35	%45	%44	%43	%47
لا	%66	%74	%61	%66	%61	%63	%65	%55	%56	%58	%53
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (2a–6): طلب الواسطة للحصول على الخدمة حسب السنوات 2014–2024

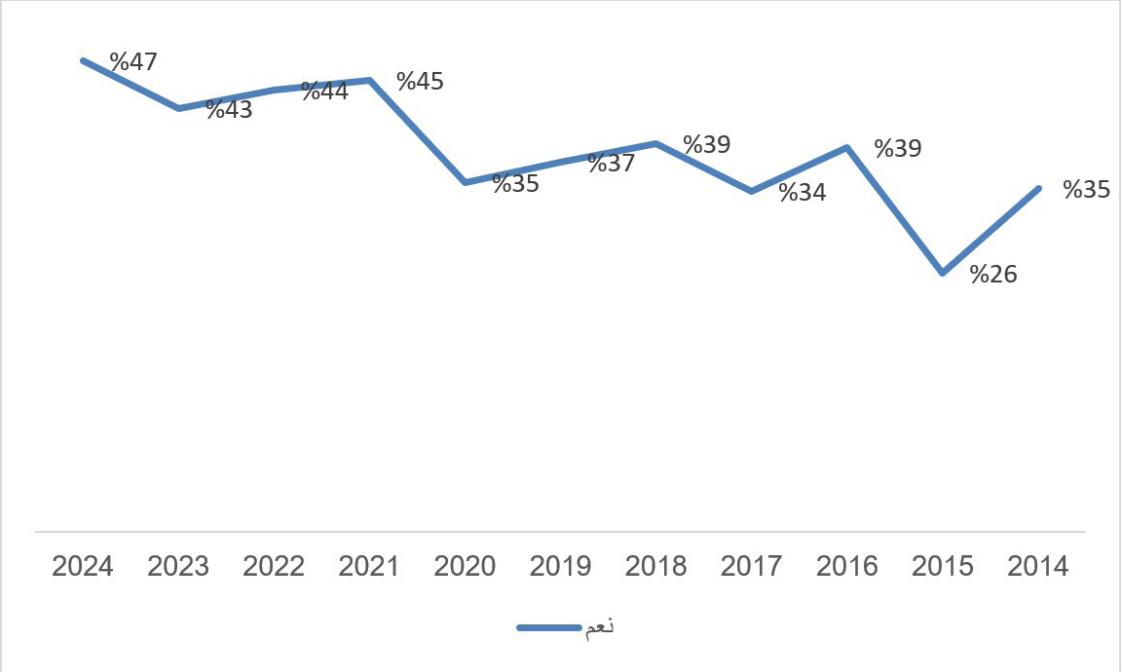

3-6. أسباب اللجوء إلى الواسطة

وحول أسباب اللجوء إلى الواسطة لمن اضطروا للجوء لها، أشار 20% من المبحوثين إلى أن السبب الأهم في ذلك يعود إلى تقصير الوقت بعدم اتباع الإجراءات البيروقراطية، ثم الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق بسبب الفساد (19%)، ثم يلي ذلك عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات، والخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص بنسبة 18% لكل منهما، يليها شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف (14%)، ثم ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء إلى الواسطة (12%). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (3–6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

	أول أهم سبب	ثاني أهم سبب	ثالث أهم سبب	المعدل
تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية	%15	%20	%25	%20
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%15	%20	%22	%19
عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات	%24	%17	%13	%18
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%21	%19	%13	%18
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف	%12	%13	%15	%14
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء للواسطة	%12	%11	%12	%12

شكل (3–6): أسباب اللجوء إلى الواسطة

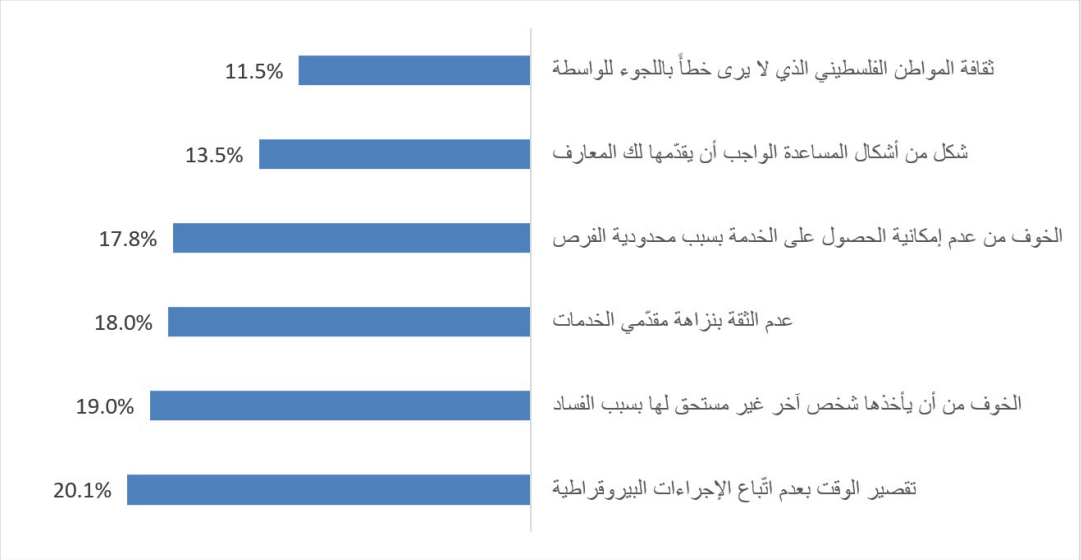

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 باستطلاع أمان السابق 2023، تظهر النتائج ارتفاعاً في نسب من يرون أن أهم الأسباب للجوء إلى الواسطة هو عدم الثقة بنزاهة مقدمي الخدمات. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (3a–6): أسباب اللجوء إلى الواسطة وفقاً للسنوات 2022–2024

	2022	2023	2024
تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية	%15.6	%21.9	%20.1
الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص	%21.0	%18.2	%19.0
الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد	%17.2	%18.0	%17.8
عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات	%18.0	%14.6	%18.0
ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء إلى الواسطة	%14.4	%13.8	%11.5
شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف	%11.2	%13.5	%13.5
	%100	%100	%100

4a–6. الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

وحول الواسطة في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية، يعتقد 83% من المبحوثين أنها موجودة (94% في الضفة الغربية، و67% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (4a–6): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%83	%94	%67
لا	%13	%4	%27
لا رأي/ لا أعرف	%4	%2	%6

شكل (4a–6): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية

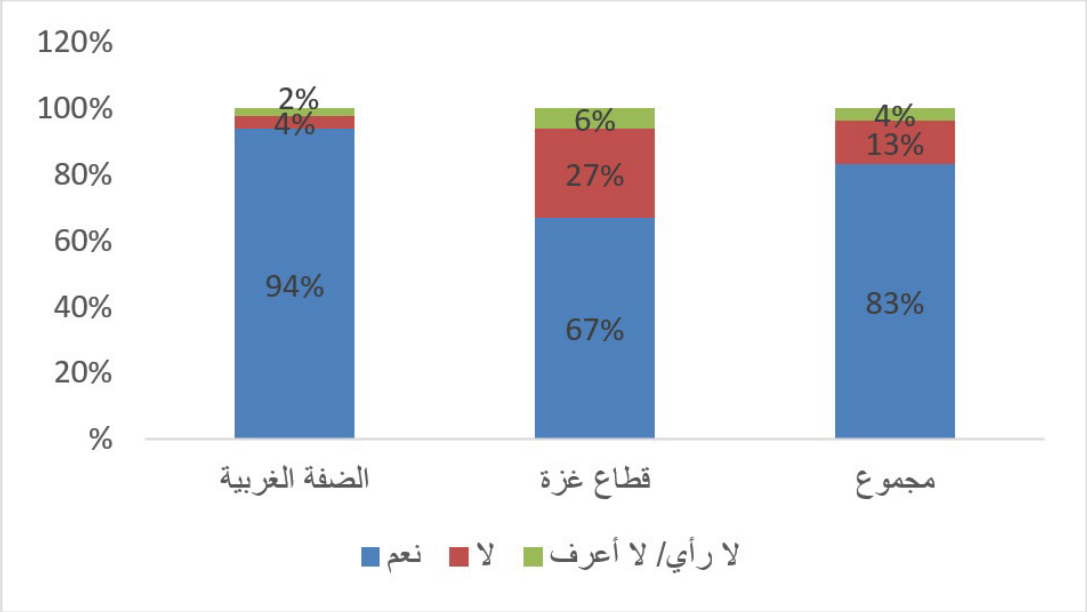

الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العادية وفق متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى سكان جنوب الضفة 98%، وشمالها 90% مقارنة بسكان وسط الضفة (84%).
- قطاع العمل: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية لدى العاملين بالقطاع الخاص إلى 85% مقارنة بالعاملين بالقطاع الحكومي (80%) والقطاع الأهلي (59%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (من 4500–5500 شيكل) إلى 95% مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 1500 شيكل) (73%).

6–4b. الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

يعتقد 85% من المبحوثين أن الواسطة والمحسوبية موجودة في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا مع ملاحظة الارتفاع في النسبة بالضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (94% في الضفة الغربية، و72% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (6–4b): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%85	%94	%72
لا	%10	%3	%21
لا رأي/لا أعرف	%5	%3	%7
	%100	%100	%100

شكل (6–4b): الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا

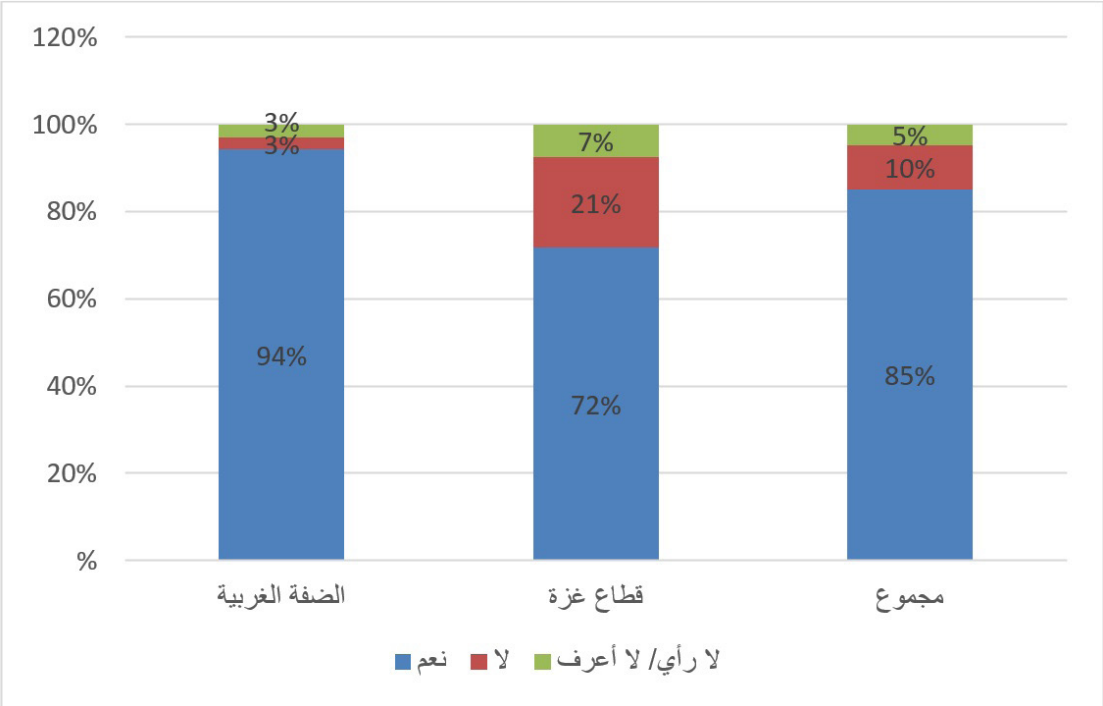

الاعتقاد بوجود واسطة أو محسوبية في التعيينات والترقيات بالوظائف الحكومية العليا وفق متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود واسطة أو محسوبية في عملية التعيينات والترقيات في الوظائف العليا لدى سكان جنوب الضفة (98%). ووسطها (96%). مقارنة بسكان شمال الضفة (90%).
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (4500–5500 شيكل) إلى 90%. مقارنة بأصحاب الدخل (أقل من 1500 شيكل) 80%.

7. الرشوة وتقديم الهدايا

7-1. توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة

تشير النتائج إلى أن 17% من المواطنين سبق أن دفعوا رشوة أو قدموا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة. ومن الملاحظ، هنا، الارتفاع الواضح في النسبة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة (8% في الضفة الغربية، و29% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (7-1): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوه للحصول على خدمة عامة

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%17	%8	%29
لا	%83	%92	%71
	%100	%100	%100

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاعات أمان السابقة، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة من صرحوا بأنهم دفعوا رشوة أو قدموا هدايا هم أو أحد أقاربهم لموظف عام مقابل الحصول على خدمة عامة في الاستطلاع الحالي مقارنة باستطلاع العام 2023. للمزيد، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (7-1a): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة (2020-2024)

	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%17.3	%16.5	%23.6	%28.5	%17
لا	%82.7	%83.5	%76.4	%71.5	%83
	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (7-1a): توجه المواطنين أو أقاربهم لدفع رشوة للحصول على خدمة عامة (2020-2024)

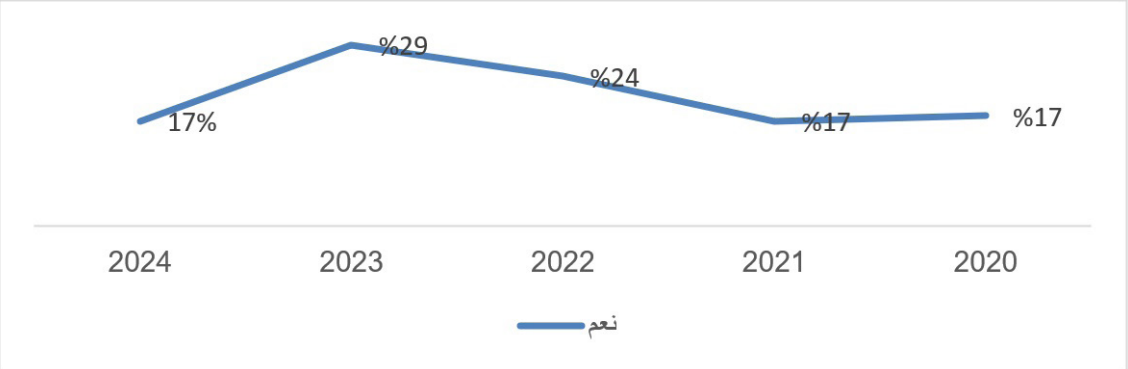

2-7. المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

وفيما يتعلق بالمجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة، يرى 28% من المبحوثين أن خدمات الصحة هي الأكثر تعرضاً للرشوة، ثم خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية بنسبة 27%، وخدمات التعليم بنسبة 23%، وخدمات الكهرباء بنسبة 9%، والاتصالات بنسبة 8%، والمياه بنسبة 6%. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة

	المجال الأول	المجال الثاني	المجال الثالث	المعدل
خدمات الصحة	%22	%36	%25	%28
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	%47	%15	%18	%27
خدمات التعليم	%16	%26	%27	%23
خدمات الكهرباء	%5	%9	%11	%9
خدمات الاتصالات	%5	%9	%11	%8
خدمات المياه	%4	%6	%8	%6

شكل (2-7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة (المعدل)

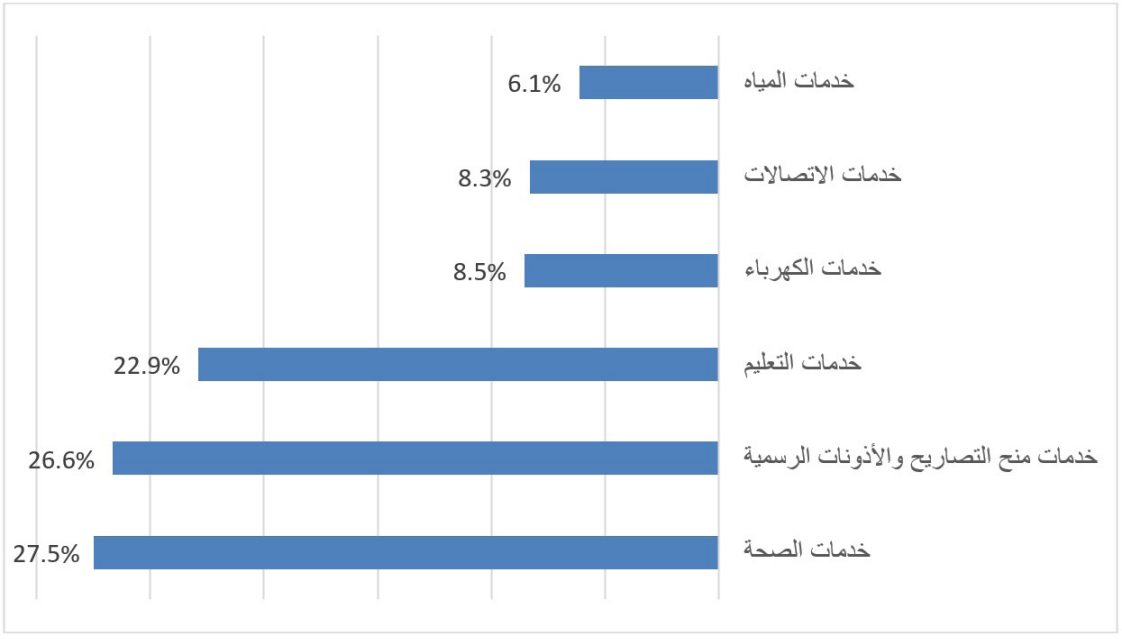

وبمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 باستطلاع أمان السابق 2023، يلاحظ ارتفاع نسبة من يرون أن خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية بـ 4 درجات مقارنة باستطلاع 2023، وخدمات التعليم ارتفعت بخمس درجات في حين انخفضت خدمات الكهرباء بـ 6 درجات. كما يلاحظ استمرار ارتفاع نسبة الذين يرون أنّ خدمات الصحة الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (2a–7): المجالات والخدمات الأكثر تعرضاً لانتشار الرشوة (2022–2024)

المشكلة	2022	2023	2024
خدمات الصحة	%22.3	%27	%28
خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية	%25.6	%23	%27
خدمات التعليم	%19.4	%18	%23
خدمات الكهرباء	%10.5	%15	%9
خدمات الاتصالات	%9.9	%10	%8
خدمات المياه	%7.3	%8	%6
	%100	%100	%100

8. دور الإعلام في مكافحة الفساد:

يتناول هذا القسم من الاستطلاع قياس رأي المواطنين حول دور الإعلام في مكافحة انتشار الفساد، وأي الوسائل أكثر فعالية.

8–1. تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد العام 2024

يرى 48% من المبحوثين أن دور وسائل الإعلام كان فعالاً أو متوسط الفعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2024 (32% في الضفة الغربية، و71% في قطاع غزة)، مقابل 49% يرون أنه كان ضعيف الفعالية (63% في الضفة الغربية، و28% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (1–8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد العام 2024

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
فعّال	%11	%6	%17
متوسط الفعالية	%37	%26	%54
ضعيف الفعالية	%49	%63	%28
لا رأي/ لا أعرف	%3	%4	%1
	%100	%100	%100

شكل (1-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد العام 2024

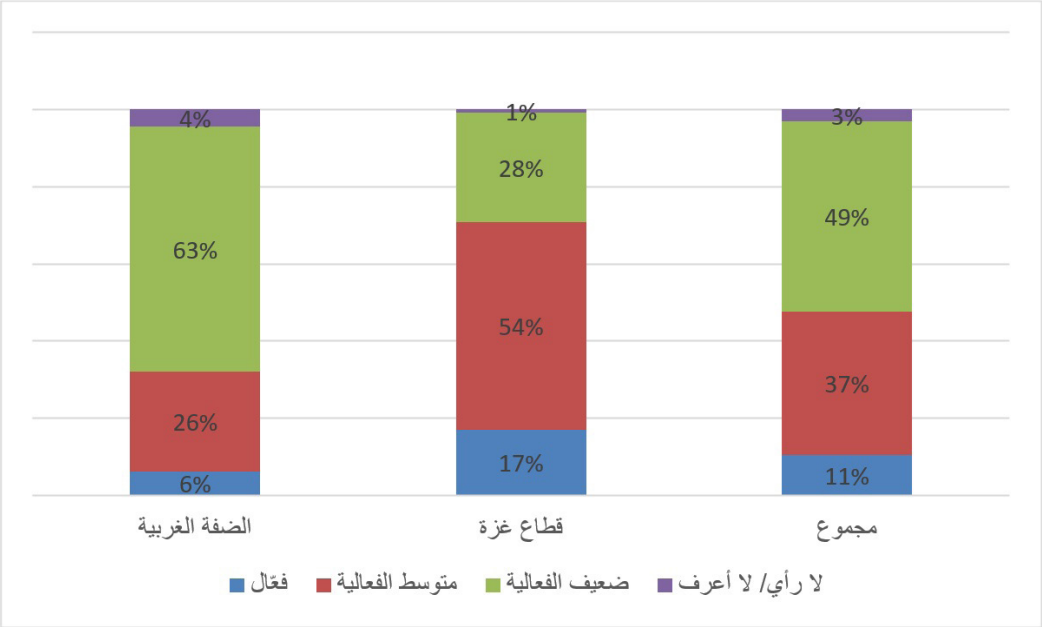

بمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج الاستطلاعات السابقة، يتضح أن تقييم المواطنين لفعالية دور الإعلام في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2420 لم يتغير في هذا الاستطلاع عما كان عليه الحال في استطلاعات السنوات السابقة، وبالمعدل العام (53%). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (1a-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد (2016-2024)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
فعّال	%15	%19	%16	%11	%14	%12	%13	%13	%11
متوسط الفعالية	%37	%42	%40	%38	%40	%39	%40	%39	%37
ضعيف الفعالية	%46	%36	%42	%48	%45	%48	%45	%46	%49
لا أعرف	%3	%3	%2	%3	%2	%1	%2	%2	%3
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (1a-8): تقييم دور الإعلام الفلسطيني في الكشف عن قضايا الفساد (2016-2024) (فعال أو متوسط الفعالية)

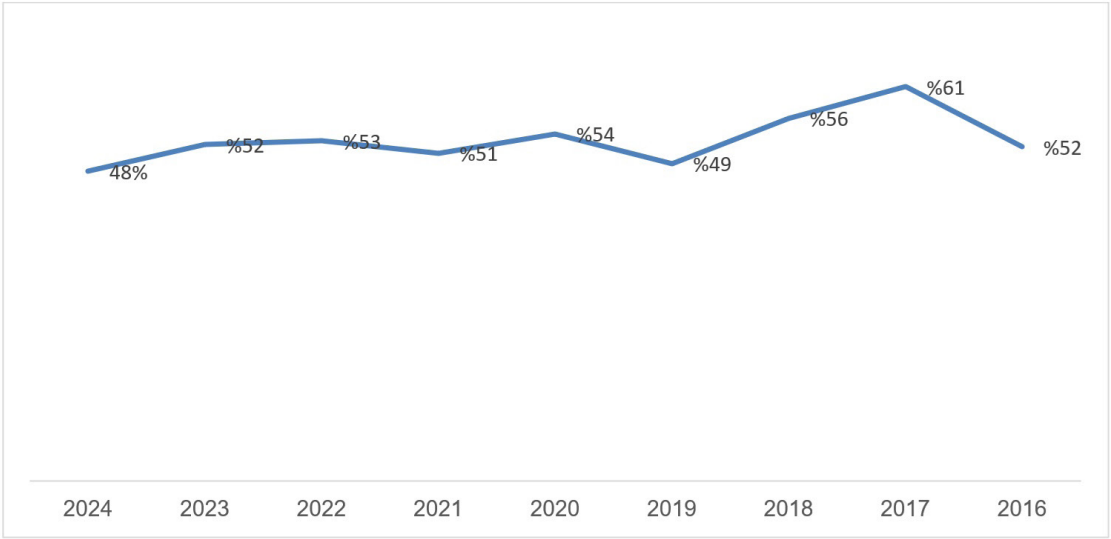

2-8. أكثر الوسائل الإعلامية فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت في العام 2024

تشير نتائج الاستطلاع إلى أن 50% من المبحوثين يعتبرون أن الإعلام الرقمي (وكالات الإعلام الإلكترونية، والإذاعات، والفضائيات عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي) كانت أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2024 (النسبة نفسها تقريباً بالضفة الغربية وقطاع غزة)، يليها الإعلام المسموع بنسبة 18% (14% في الضفة الغربية، و23% في قطاع غزة). ثم الإعلام المرئي بنسبة 14% من المبحوثين (16% في الضفة الغربية، و11% في قطاع غزة)، بينما نسبة الإعلام المقروء فبرأي 11% فقط كانت أكثر فعالية. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2024

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
الإعلام المرئي	%14	%16	%11
الإعلام المسموع	%18	%14	%23
الإعلام المقروء	%11	%7	%16
الإعلام الرقمي	%50	%52	%47
لا رأي/ لا أعرف	%8	%11	%3
	%100	%100	%100

شكل (2-8): أكثر وسائل الإعلام فعالية في الكشف وتسليط الضوء على قضايا فساد حدثت خلال العام 2024

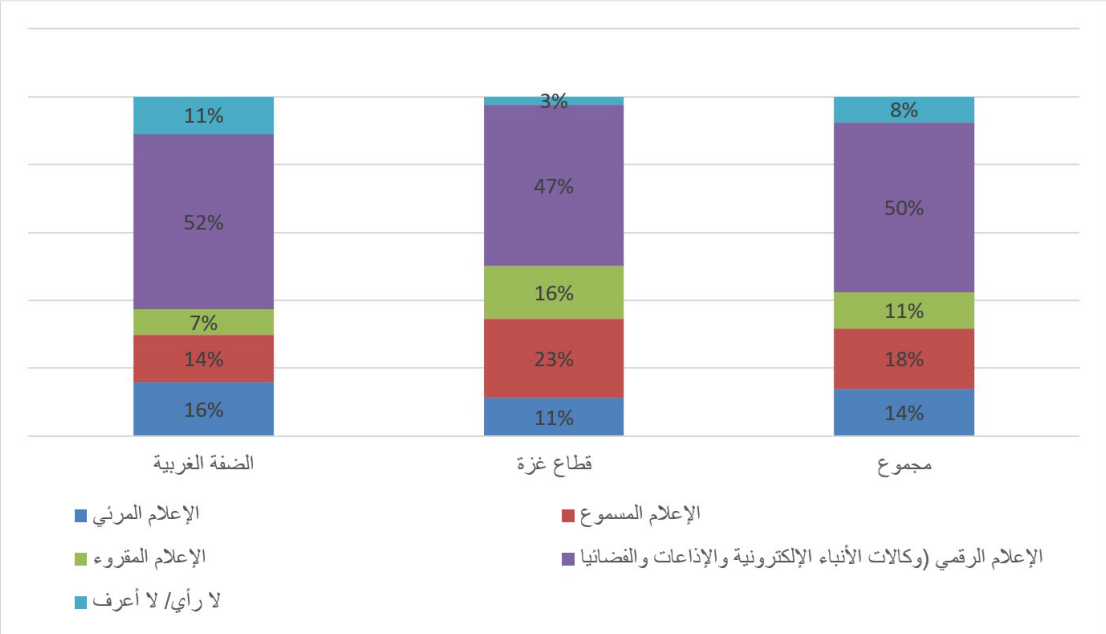

9. الاعتقاد بوجود فساد بالقضاء ودور الجهات المكلفة بمكافحة الفساد

9-1. الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم، والنيابة العامة، «القضاة وأعضاء النيابة والعاملون فيها»)

تظهر نتائج الاستطلاع أن 68% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية، وبارتفاع واضح في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة (78% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%68	%78	%53
لا	%22	%12	%36
لا رأي/ لا أعرف	%10	%10	%11
	%100	%100	%100

شكل (9-1): الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية

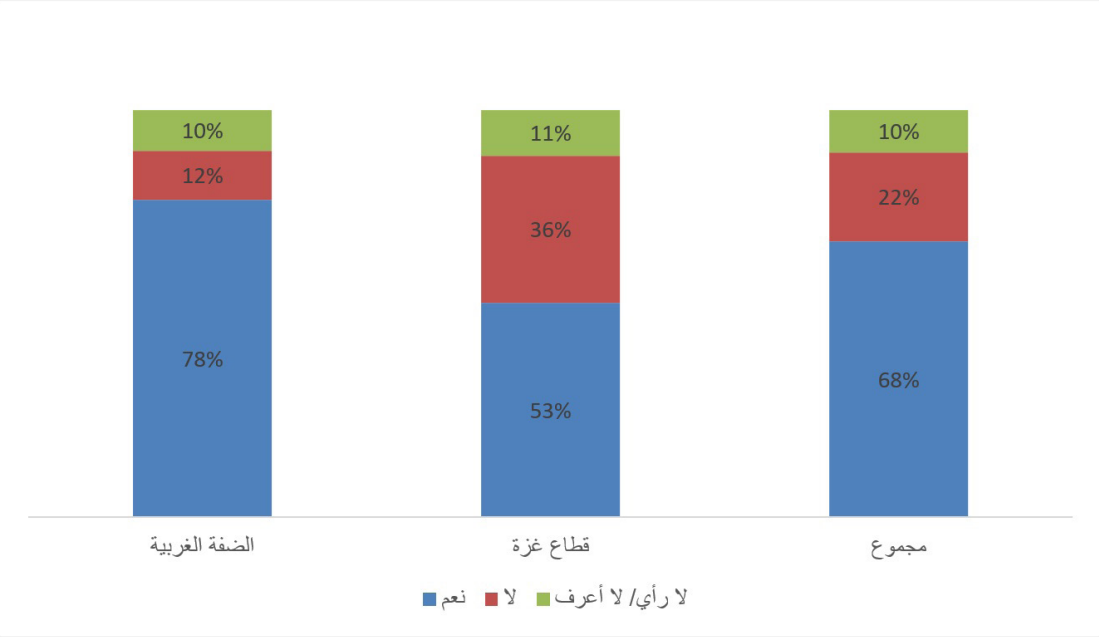

بالمقارنة مع استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، تظهر النتائج عدم وجود تغير ملحوظ في نسبة اعتقاد المواطنين بوجود فساد في السلطة القضائية مقارنة باستطلاعات أمان في العامين 2023 و2020، وانخفاضاً واضحاً في النسبة مقارنة باستطلاع العام 2021. للمزيد، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1a): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (2020-2024)

	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%69	%76	%68	%66	%68
لا	%24	%19	%27	%26	%22
لا رأي/لا أعرف	%7	%6	%6	%8	%10
	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (9-1a): الاعتقاد بوجود فساد في القضاء (2020-2024)

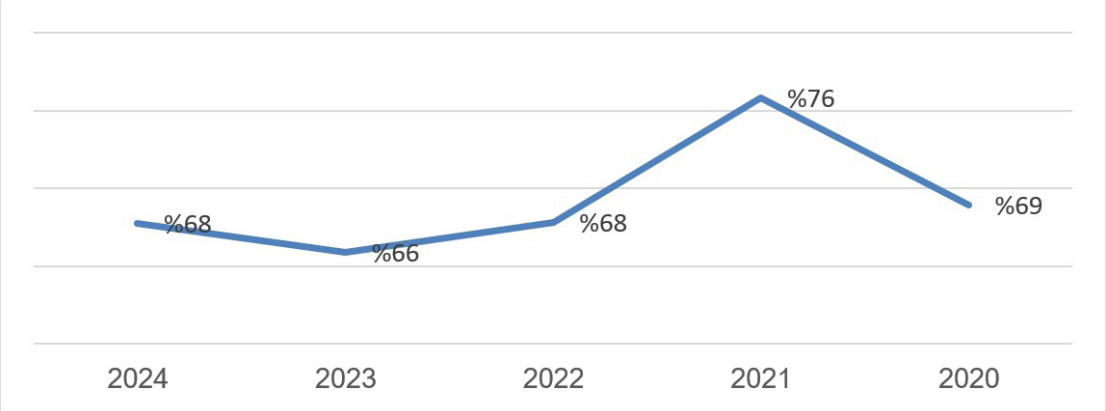

الاعتقاد بوجود فساد في السلطة القضائية وفق متغيرات مختارة

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون بوجود فساد في السلطة القضائية لدى سكان جنوب الضفة إلى 86%، مقارنة بسكان وسط الضفة (75%)، وشمالها (73%).
- الفئات العمرية: ترتفع النسبة لدى الفئة العمرية (30-40) إلى 72% مقارنة بالفئات العمرية (أقل من 30 عاماً) 64%.
- مستوى الدخل: ترتفع النسبة لدى أصحاب الدخل (4500-5500 شيكل) إلى 87%، وأصحاب الدخل (أقل من 1500 شيكل) إلى 56%.

9-1A. استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية ... إلخ)

تم طرح سؤال على المبحوثين في الضفة الغربية حول استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (مثل هيئة مكافحة الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية ... إلخ)، حيث أظهرت النتائج أن 72% من المبحوثين يعتقدون أن هذه الجهات لا تمارس دورها باستقلالية، و16% يعتقدون أنها تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (9-1A): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الضفة الغربية
نعم	%16
لا	%72
لا رأي/ لا أعرف	%12
	%100

شكل (A1-9): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

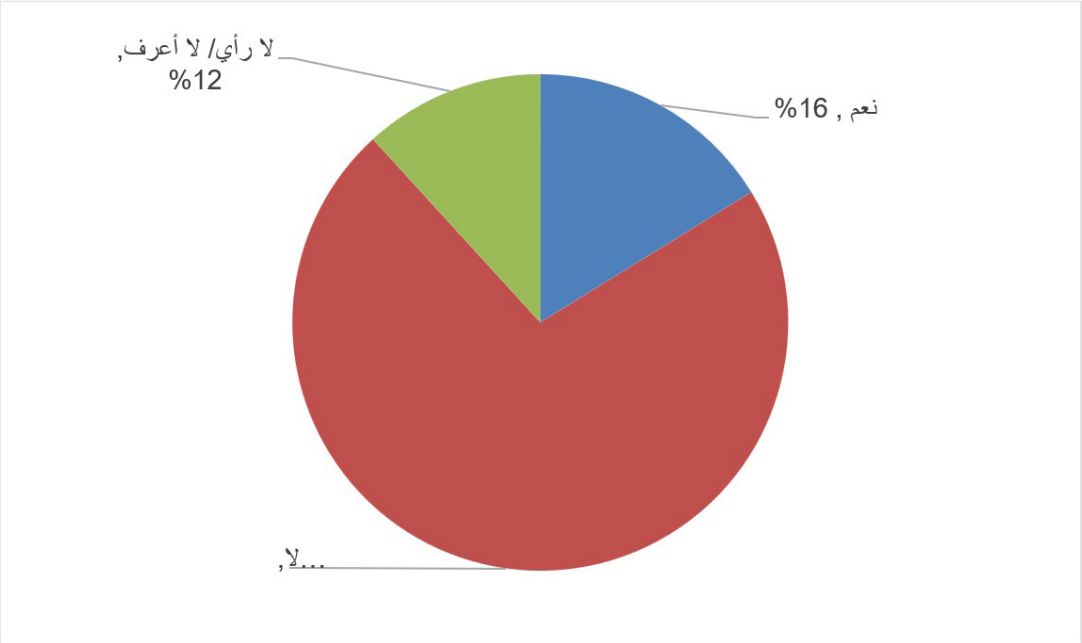

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات أمان السابقة، تظهر النتائج ارتفاعاً ملحوظاً فيمن يرون أن الجهات المكلفة بمكافحة الفساد لا تعمل باستقلالية مقارنة في استطلاعي العامين 2022 و2023 لتعود إلى ما كانت عليه فيما قبل. للمزيد، أنظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (A1-9): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة (2017-2024)

	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%18	%16	%23	%19	%15	%33	%33	%16
لا	%75	%80	%70	%77	%78	%57	%55	%72
لا أعرف	%7	%5	%7	%4	%7	%11	%12	%12
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (A1-9): الاعتقاد بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة (2017-2024)

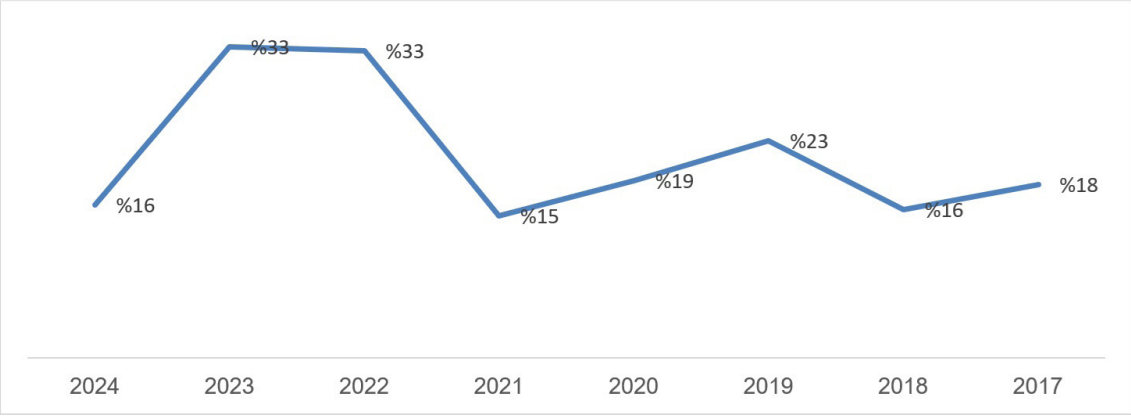

A2-9. الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد حسب رأي المبحوثين في الضفة

طلب من المبحوثين اختيار أكثر جهتين تدخلاً بالجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية بعد تزويدهم بأسماء عدد من الجهات الرسمية والسياسية، حيث أظهرت نتائج الاستطلاع أن 29% من المبحوثين من الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد أن رئاسة الوزراء، والوزراء، هي الجهة الأكثر تدخلاً بنسبة 29%، ثم مكتب الرئيس بنسبة 27%، ثم الأجهزة الأمنية 22% ثم المحافظون ورؤساء البلديات بنسبة 12% وأخيراً قادة الأحزاب بنسبة 11%، لمزيد من التفاصيل، أنظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (A2-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية

	الجهة الأولى	السبب الثاني الأكثر تأثيراً	المعدل
رئاسة الوزراء والوزراء	%29	%28	%29
مكتب الرئيس	%28	%26	%27
الأجهزة الأمنية	%24	%19	%22
المحافظون ورؤساء البلديات	%9	%14	%12
قادة الأحزاب	%10	%12	%11

شكل (A2-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

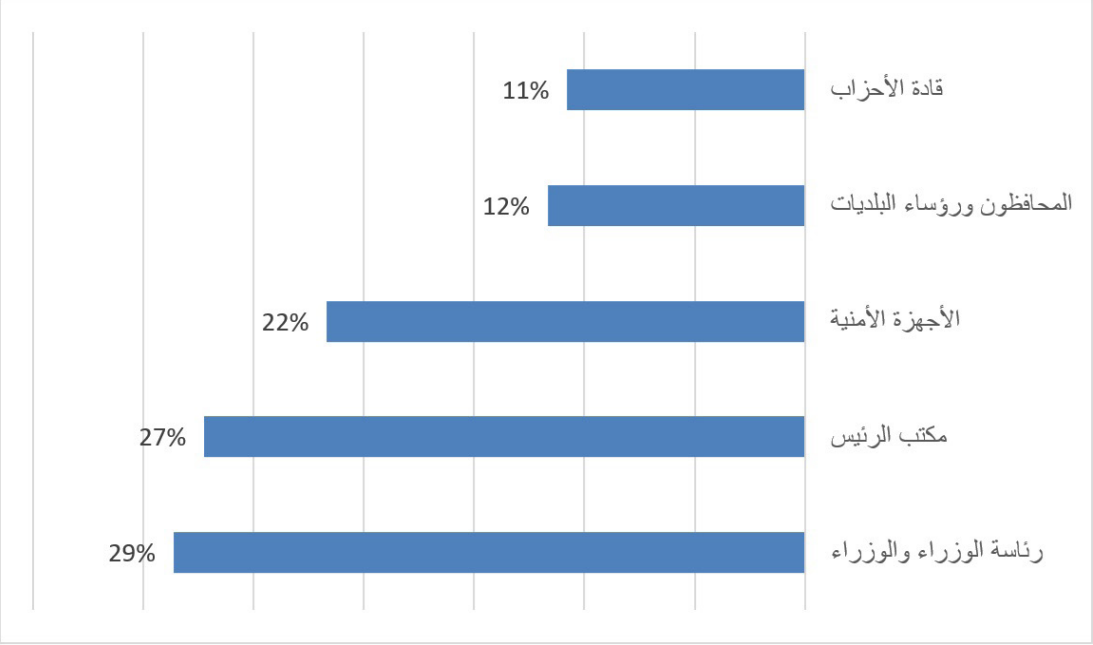

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 باستطلاع العام السابق 2023، تظهر النتائج ارتفاعاً في هذا الاستطلاع بنسبة من يعتقدون بتدخل مكتب الرئيس ورئاسة الوزراء في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، وانخفاضاً بنسبة من يعتقدون بذلك للأجهزة الأمنية. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (A21-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (2022-2024)

2024	2023	2022	
%29	%23	%27.1	رئاسة الوزراء والوزراء
%27	%24	%17.4	مكتب الرئيس
%22	%25	%25.8	الأجهزة الأمنية
%12	%15	%14.9	المحافظون ورؤساء البلديات
%11	%10	%10.3	قادة الأحزاب
%100	%100	%100	

A 9-3. تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة في أداء دورها ومهامها

يرى 35% من المبحوثين في الضفة الغربية أن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد فعالةٌ، أو متوسطة الفعالية، فيما يرى 58% من المبحوثين أن الجهود غير فعالة. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (A3-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

	الضفة الغربية
فعّالة	%7
متوسطة الفعالية	%28
غير فعّالة	%58
لا رأي/لا أعرف	%7
	%100

جدول (A3-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة

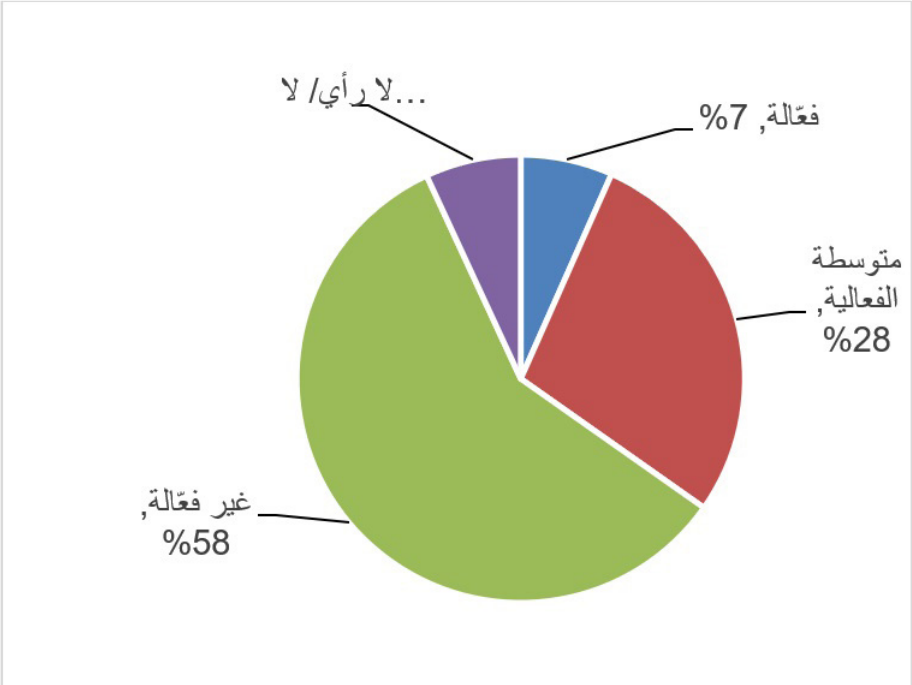

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي باستطلاع العام 2023 في الضفة الغربية، يلاحظ انخفاض في نسبة من صرحوا بأن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية فعالة أو متوسطة الفعالية. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (9–3c): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في الضفة الغربية (2021–2024)

	2021	2022	2023	2024
فعّالة	%3	%6	%13	%7
متوسطة الفعالية	%32	%41	%34	%28
غير فعّالة	%62	%49	%46	%58
لا رأي/ لا أعرف	%3	%4	%7	%7
	%100	%100	%100	%100

9–1B. استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

في هذا الاستطلاع، تم طرح سؤال على المبحوثين في قطاع غزة حول استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، ديوان الرقابة الإدارية والمالية) في قطاع غزة، حيث أظهرت النتائج أن 31% من المبحوثين في القطاع يعتقدون أن هذه الجهات تمارس عملها باستقلالية، مقابل 64% منهم يعتقدون أن هذه الجهات لا تمارس عملها باستقلالية. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (9–1B): استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
نعم	%31
لا	%64
لا رأي/لا أعرف	%5
	%100

2B-9. الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

طلب من المبحوثين في قطاع غزة اختيار أكثر جهتين تدخلاً من الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة بعد تزويدهم بأسماء هذه الجهات، وأظهرت نتائج الاستطلاع أن 29% من المبحوثين الذين يعتقدون بعدم استقلالية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد يرون أن الأجهزة الأمنية هي الجهة الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، يليها قادة الأحزاب والنائب العام (25% لكل منهما) ثم أعضاء المجلس التشريعي 18%. للمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2B-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	الجهة الأولى الأكثر تدخلاً	الجهة الثانية الأكثر تدخلاً	المعدل
الأجهزة الأمنية	%29	%30	%29
قادة الأحزاب	%35	%16	%25
النائب العام	%24	%27	%25
أعضاء المجلس التشريعي	%9	%27	%18
جهات أخرى	%3	%1	%2

شكل (2B-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة-المعدل

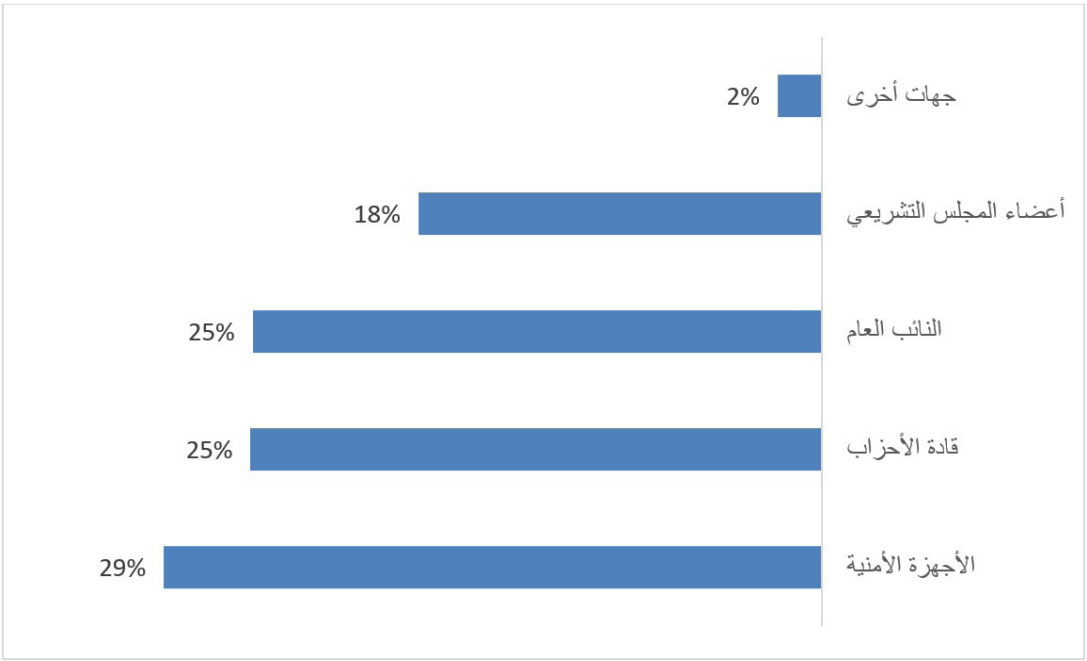

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بنتائج الاستطلاع السابق 2023، يلاحظ أن هناك انخفاضاً واضحاً في نسبة من يعتقدون أن أعضاء المجلس التشريعي هم الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، حيث انخفضت النسبة في هذا الاستطلاع إلى 18% مقارنة باستطلاع العام 2023 (26%). للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (B21-9): الجهات الأكثر تدخلاً في عمل الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة (2022-2024)

	2022	2023	2024
الأجهزة الأمنية	%30	%28	%29
قادة الأحزاب	%21	%23	%25
النائب العام	%26	%22	%25
أعضاء المجلس التشريعي	%21	%26	%18
جهات أخرى	%0.8	%1	%2
	%100	%100	%100

B3-9. تقييم جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة في أداء دورها ومهامها

يرى 71% من المبحوثين في قطاع غزة أن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية، في حين أن 27% من المبحوثين يرونها غير فعالة. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (B3-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

	قطاع غزة
فعّالة	%20
متوسطة الفعالية	%51
غير فعّالة	%27
لا رأي/ لا أعرف	%1
	%100

شكل (B3-9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة

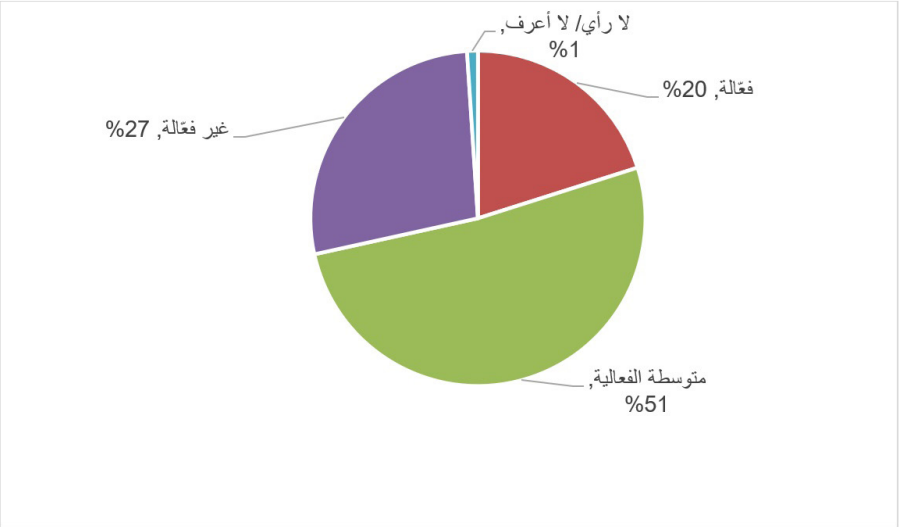

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 بالاستطلاعات السابقة، يلاحظ أن هناك ارتفاعاً مستمراً في نسبة من صرحوا بأن جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة فعالة أو متوسطة الفعالية يصل في استطلاع العام الحالي 2024 إلى 71%، وكانت النسبة قد شهدت ارتفاعاً، أيضاً، في السنتين السابقتين. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (B31–9): فعالية جهود الجهات المكلفة بمكافحة الفساد في قطاع غزة (2021–2024)

	2021	2022	2023	2024
فعّالة	%13	%15	%10	%20
متوسطة الفعالية	%28	%46	%55	%51
غير فعّالة	%57	%37	%34	%27
لا رأي/ لا أعرف	%2	%2	%1	%1
	%100	%100	%100	%100

10. دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

يرى 45% من المبحوثين أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية (52% في الضفة الغربية، و35% في قطاع غزة)، فيما يرى 51% أن دورها غير فعال (37% في الضفة الغربية، و60% في قطاع غزة). للمزيد، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (10): مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
فعّالة	%9	%13	%7
متوسطة الفعالية	%36	%49	%28
غير فعّالة	%51	%37	%60
لا رأي/ لا أعرف	%4	%2	%6
	%100	%100	%100

شكل (10): مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

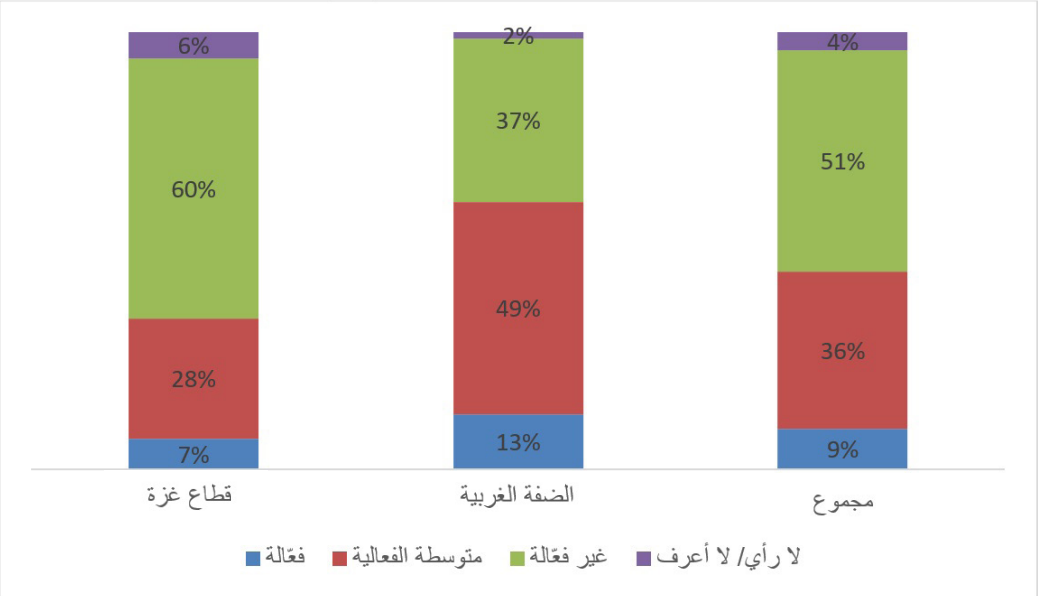

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 باستطلاعات أمان السابقة، يتضح أن هناك انخفاضاً في نسبة من يرون أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد فعالة أو متوسطة الفعالية عن العام السابق بـ 4 درجات. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (10a): مساهمة منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد (2021-2024)

	2021	2022	2023	2024
فعالة أو متوسطة الفعالية	%49	%47	%49	%45
غير فعّالة	%50	%51	%45	%51
لا رأي/ لا أعرف	%1	%2	%6	%4
	%100	%100	%100	%100

11. الإبلاغ عن الفساد

11-1. الاعتقاد بقيام المواطنين بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد يلاحظونها

يعتقد 33% من المبحوثين أن المواطنين، عادة، ما يبلغون عن حالات الفساد التي يلاحظونها (28% في الضفة الغربية، و41% في قطاع غزة)، بينما 56% لا يعتقدون بذلك (63% في الضفة الغربية، و45% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (11-1): الاعتقاد بقيام المواطنين بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%33	%28	%41
لا	%56	%63	%45
لا رأي/ لا أعرف	%11	%9	%14
	%100	%100	%100

شكل (11-1): الاعتقاد بقيام المواطنين بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات فساد

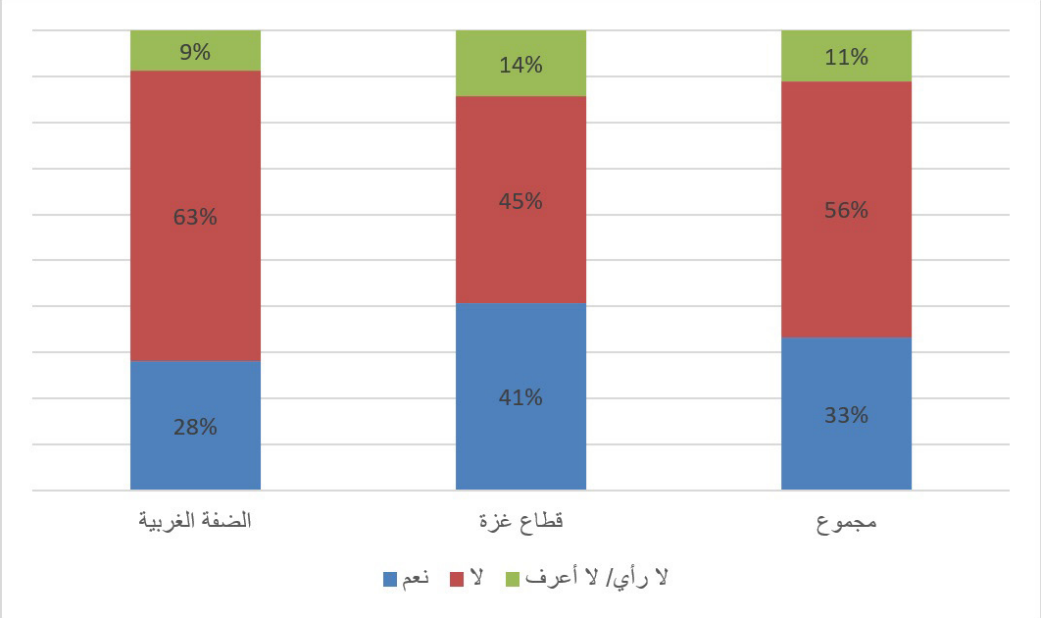

بالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، يلاحظ أن نتيجة الاستطلاع الحالي فيما يتعلق باعتقاد المبحوثين أن المواطنين يقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد، ما زالت الأغلبية تعتقد أن المواطنين لا يقومون بإبلاغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن حالات الفساد. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (11-1a): التبليغ عن الفساد (2012-2024)

	2012	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%39	%32	%28	%33	%36	%33	%36	%32	%33	%39	%34	%33
لا	%58	%63	%57	%57	%57	%58	%54	%60	%63	%55	%60	%56
لا رأي/ لا أعرف	%3	%5	%0	%10	%7	%9	%10	%8	%4	%6	%6	%11
	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

11-2. حالات التبليغ عن الفساد

11-2a. الإبلاغ عن الفساد كشهود

فيما يتعلق بتبليغ الجهات المكلفة بمكافحة الفساد عن جرائم الفساد، أفاد 53% منهم بأنهم سيقومون بالتبليغ كشهود لو حصل وتعرضوا لحالات فساد (49% في الضفة الغربية، و58% في قطاع غزة)، مقابل 40% منهم أشاروا إلى أنهم لن يبلغوا (44% في الضفة الغربية، و34% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2a): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%53	%49	%58
لا	%40	%44	%34
لا رأي/ لا أعرف	%7	%7	%8
	%100	%100	%100

شكل (a2-11): الإبلاغ عن فعل فساد كشهود

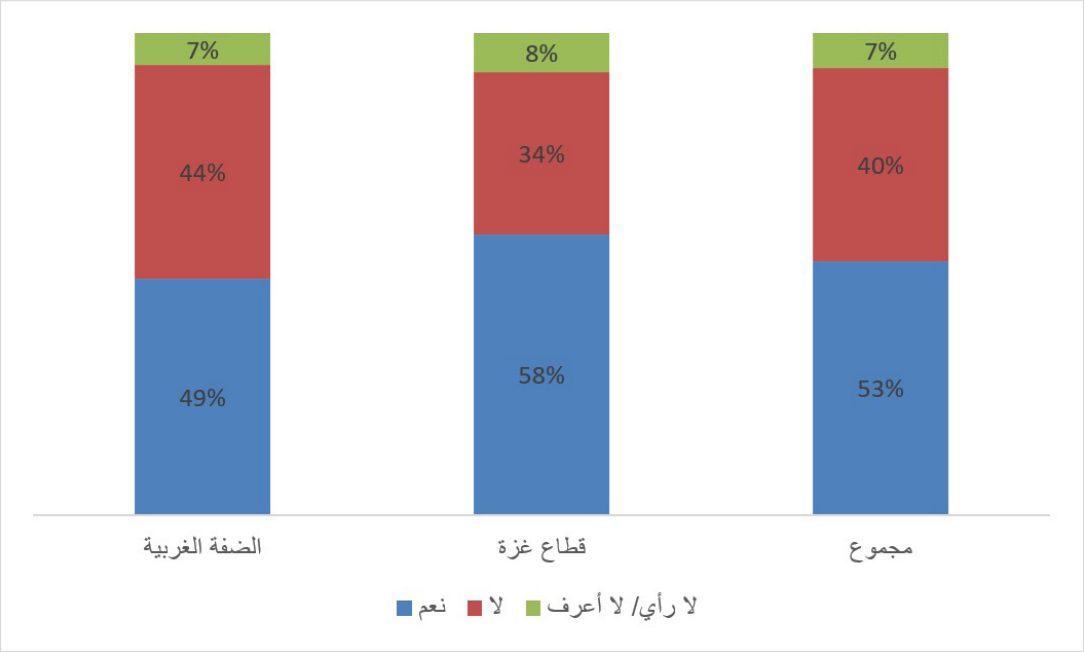

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، يتضح أن هناك انخفاضاً مستمرا منذ العام 2021 مقارنة فيما قبلها فيما يتعلق بإبلاغ المواطنين عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد، حيث تراوحت النسب في تلك السنوات ما بين 60% إلى 77%، لتنخفض في السنوات التي بعدها لتصل إلى 53% في هذا الاستطلاع. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول:

جدول (a2-11): الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد وفق انطباع المواطنين (2012-2024)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%69	%69	%68	%67	%77	%66	%62	%67	%60	%54	%58	%54	%53
لا	%28	%31	%27	%33	%23	%34	%38	%33	%40	%44	%42	%42	%40
لا أعرف	3%	----	%5	----	----	----	----	----	----	%2	----	%4	%7
فلسطين	%100	%100	%100	%100	100%	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (a21-11): الإبلاغ عن الفساد كشاهد في حال التعرض لحالة فساد وفق انطباع المواطنين (2012-2024)

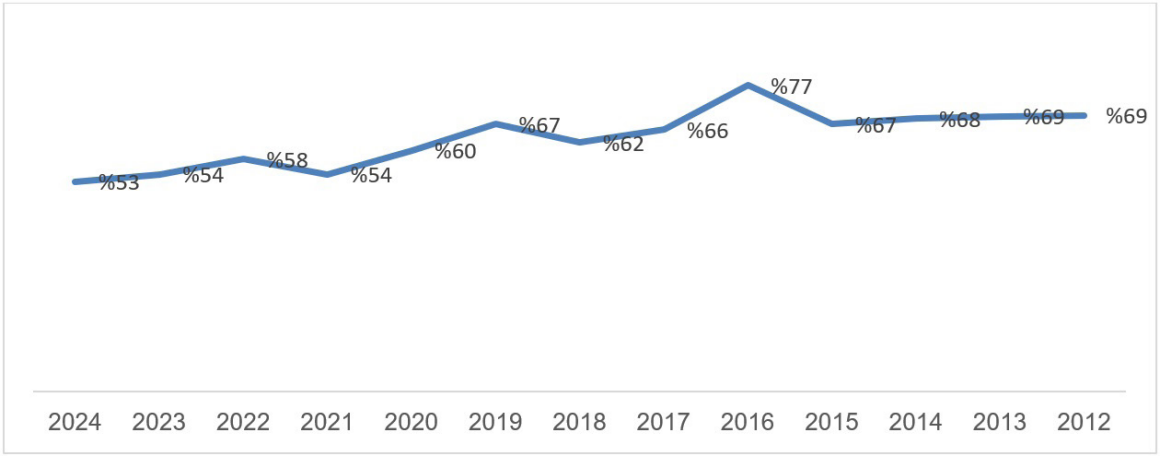

11-2b الإبلاغ عن الفساد كضحية

أما بخصوص التبليغ عن حالة الفساد كضحية، فأشار 60% من المبحوثين إلى أنهم سيقومون بالتبليغ عن فعل فساد في حال كانوا ضحايا (59% في الضفة الغربية، 62% في قطاع غزة)، مقابل 34% منهم صرحوا بأنهم لن يبلغوا (36% في الضفة الغربية، و31% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (11-2b): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم	%60	%59	%62
لا	%34	%36	%31%
لا رأي/ لا أعرف	%6	%5	%7
	%100	%100	%100

شكل (11-2b): الإبلاغ عن فعل فساد كضحايا

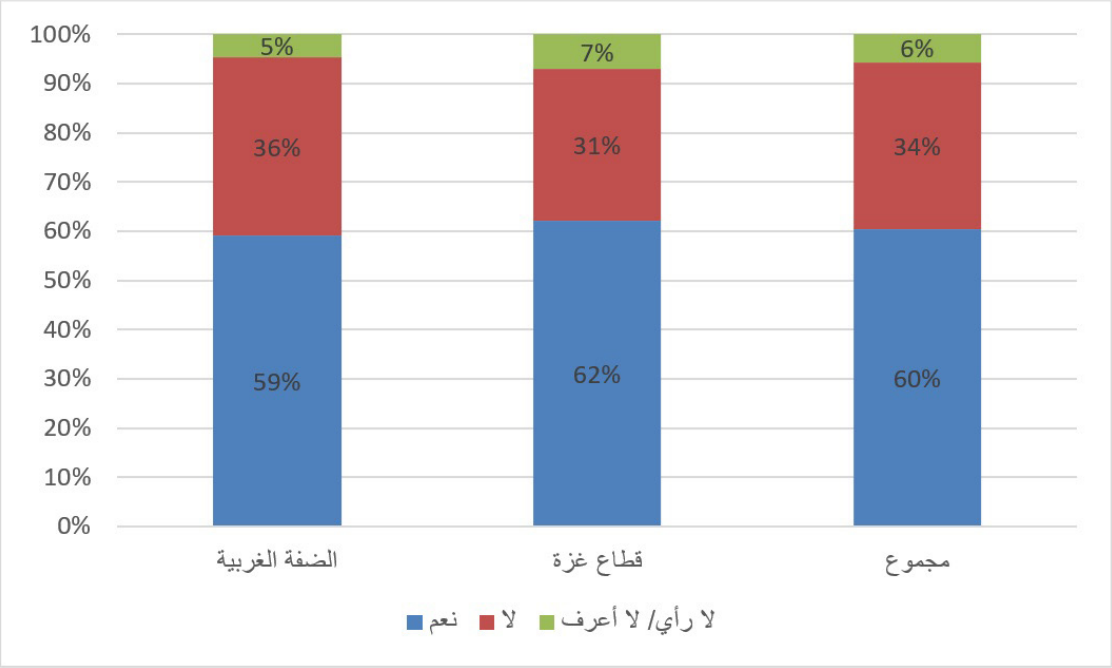

وبالمقارنة مع الاستطلاعات السابقة، هناك انخفاض في نسبة من صرحوا بأنهم سيقومون بالتبليغ عن الفساد في حال كانوا ضحايا في هذا الاستطلاع مقارنة بمعدل النسبة في الاستطلاعات السابقة منذ العام 2012 (72%). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (11–21b): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحايا (2012–2024)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نعم	%73	%68	%75	%79	%77	%60	%71	%77	%71	%71	%65	%61	%60
لا	%23	%31	%21	%21	%23	%40	%29	%23	%29	%28	%35	%35	%34
لا أعرف	%4	---	%4	---	---	---	---	----	----	%1	----	%4	%6
فلسطين	%100	100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (11–21b): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحايا (2012–2024)

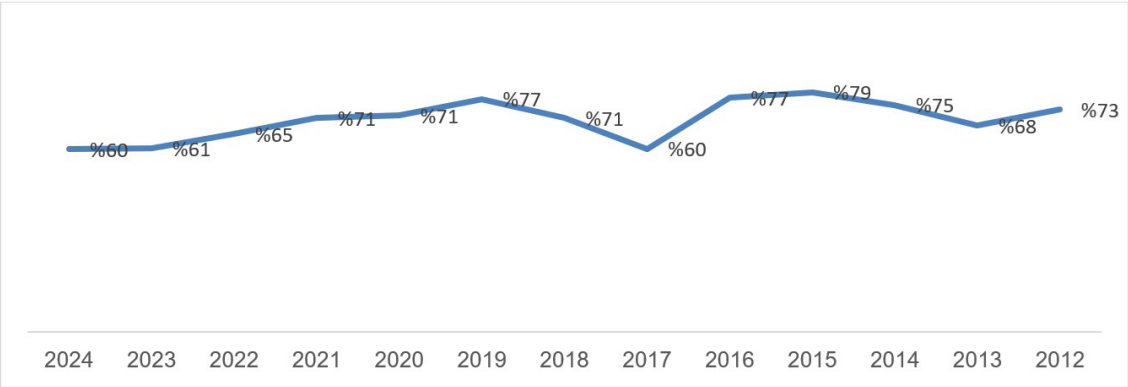

11–3. رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد

يرى 33% من المبحوثين أن التبليغ عن الفساد حق للمواطن وهو حر في ممارسته (39% في الضفة الغربية، و23% في قطاع غزة)، بينما يرى 56% أنه واجب القيام به بموجب القانون (53% في الضفة الغربية، و59% في قطاع غزة)، أما 12% فيعتبرونه ممارسة غير مفضلة في المجتمع (7% في الضفة الغربية، و18% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (11–3): رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته	%33	%39	%23
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%56	%53	%59
ممارسة غير محبذة في المجتمع (وشاية... إلخ)	%12	%7	%18
	%100	%100	%100

شكل (3-11): رأي المواطنين حول التبليغ عن الفساد

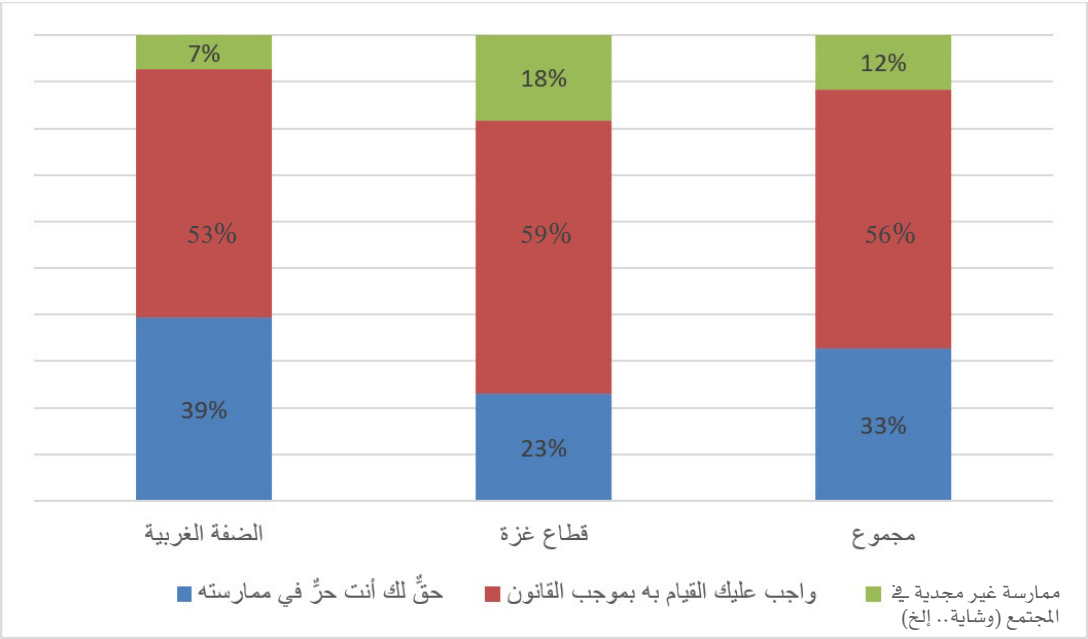

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي 2024 بالاستطلاعات السابقة، تظهر النتائج انخفاضاً في نسبة من يرون أن الإبلاغ عن الفساد حق في الممارسة في هذا الاستطلاع إلى 33%، مقارنة بالمعدل العام (38%)، وثباتاً مقارنة بالمعدل (55%) في نسبة من يرون أن الإبلاغ عن الفساد واجب القيام به بموجب القانون. لمزيد من التفاصيل، أنظر/ي الجدول التالي والشكل البياني أدناه:

جدول (3a-11): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحية حسب انطباع المواطنين حسب السنوات 2012-2024

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حق لك حر في ممارسته	%61	%27	%32	%26	%38	%42	%42	%43	%45	%39	%31	%34	%33
واجب عليك القيام به بموجب القانون	%35	%68	%61	%70	%56	%52	%53	%53	%46	%50	%59	%53	%56
ممارسة غير مفضلة في المجتمع	%2	%5	%2	%4	%6	%6	%5	%4	%9	%10	%10	%14	%12
لا أعرف	%2	---	%5	---	---	---	---	---	---	%2	---	---	---
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (3a-11): الإبلاغ عن فعل الفساد كضحية حسب انطباع المواطنين (2012-2024)

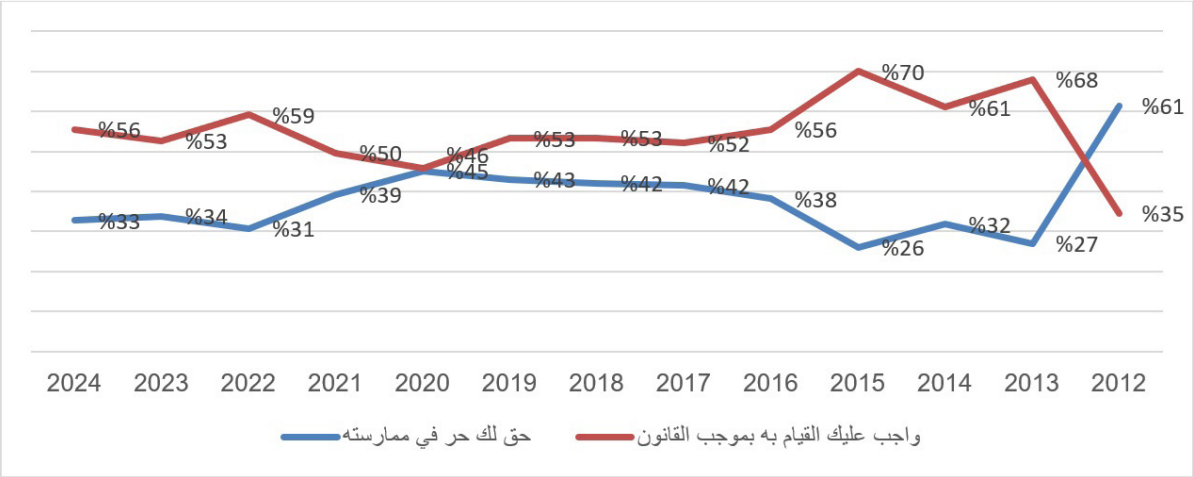

12. أسباب عدم الإبلاغ عن الفساد

تم طرح سؤال على المبحوثين حول الأسباب التي تقف حائلاً أمام عدم الإبلاغ عن الفساد، وتم تزويدهم بقائمة من هذه الأسباب ليختاروا أكثر ثلاثة منها، حيث أشارت النتائج إلى أن السبب الأول الأكثر إعاقة في التبليغ هو عدم وجود حماية كافية للموطنين المبلغين والشهود بنسبة 19%، يلي ذلك عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله بنسبة 17%، يلي ذلك عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين بنسبة 13%، ثم الخوف من الانتقام برأي 12%، وعدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد 11%. أما الأسباب الأخرى، فتعتبر الأقل تأثيراً ولم تتجاوز النسبة 10% لكل منها. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد

	السبب الأول الأكثر إعاقة	السبب الثاني الأكثر إعاقة	السبب الثالث الأكثر إعاقة	المعدل
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	%16	%21	%19	%19
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	%16	%17	%20	%17
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين	%15	%12	%12	%13
الخوف من الانتقام	%16	%12	%9	%12
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	%8	%11	%13	%11
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	%9	%8	%8	%8
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%7	%8	%6	%7
القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين	%6	%6	%7	%6
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%4	%4	%5	%5
عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين	%2	%1	%3	%2

شكل (12): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد (المعدل)

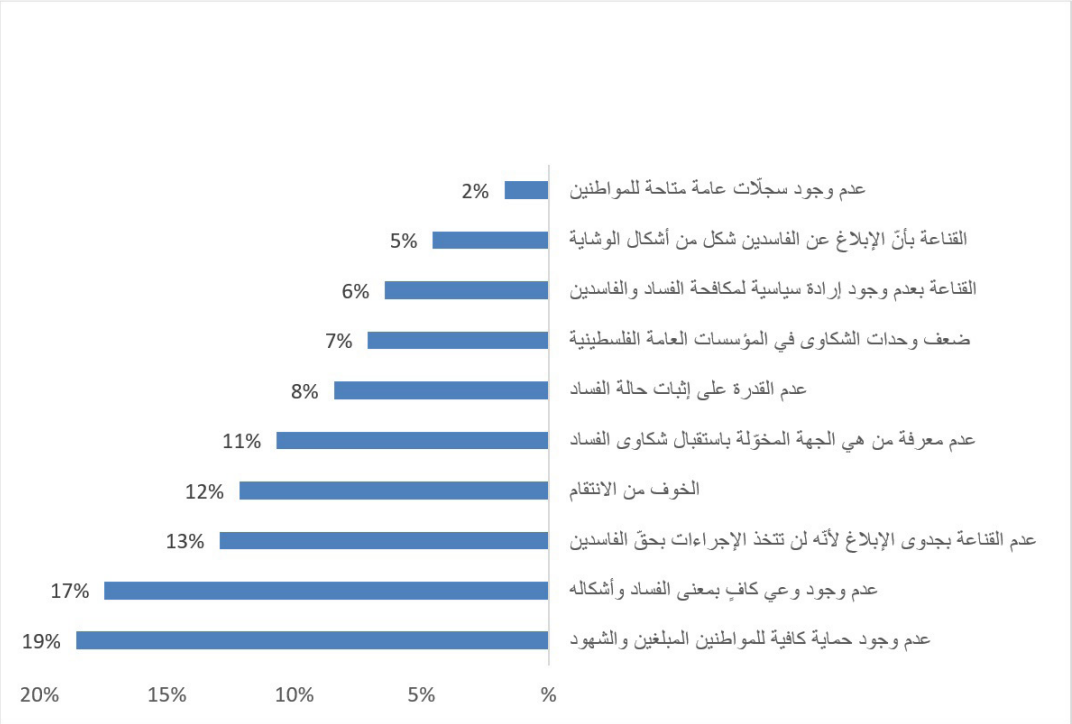

بمقارنة نتائج الاستطلاع الحالي بالاستطلاع السابق 2023، حصل ارتفاع في نسبة من يرون أن السبب يعود إلى عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود إلى 19% مقارنة باستطلاع العام 2023 (16%)، أما الأسباب الأخرى، فلا يوجد تغير ذو دلالة لأيٍّ منها. للمزيد، انظر/ي الجدول أدناه:

جدول (12a): الأسباب التي تعيق الإبلاغ عن الفساد (2022-2024)

	2022	2023	2024
عدم وجود وعي كافٍ بمعنى الفساد وأشكاله	%11	%18	%17
عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود	%16	%16	%19
عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات بحقّ الفاسدين	%11	%12	%13
الخوف من الانتقام	%13	%11	%12
عدم القدرة على إثبات حالة الفساد	%10	%10	%8
عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد	%9.8	%10	%11
القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين	%10.4	%9	%5
ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية	%9.4	%8	%7
القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية	%6.2	%5	%6
عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين	%2.7	%2	%2
	%100	%100	%100

13. جهود مكافحة الفساد

13-1. الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

وحول الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين، أشار 87% من المبحوثين بأنها غير كافية (92% في الضفة الغربية، و81% في قطاع غزة)، وفقط 10% أشاروا إلى أنها كافية (5% في الضفة الغربية، مقابل 17% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (13-1): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
كافية	%10	%5	%17
غير كافية	%87	%92	%81
لا رأي/ لا أعرف	%3	%3	%2
	%100	%100	%100

شكل (13-1): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين

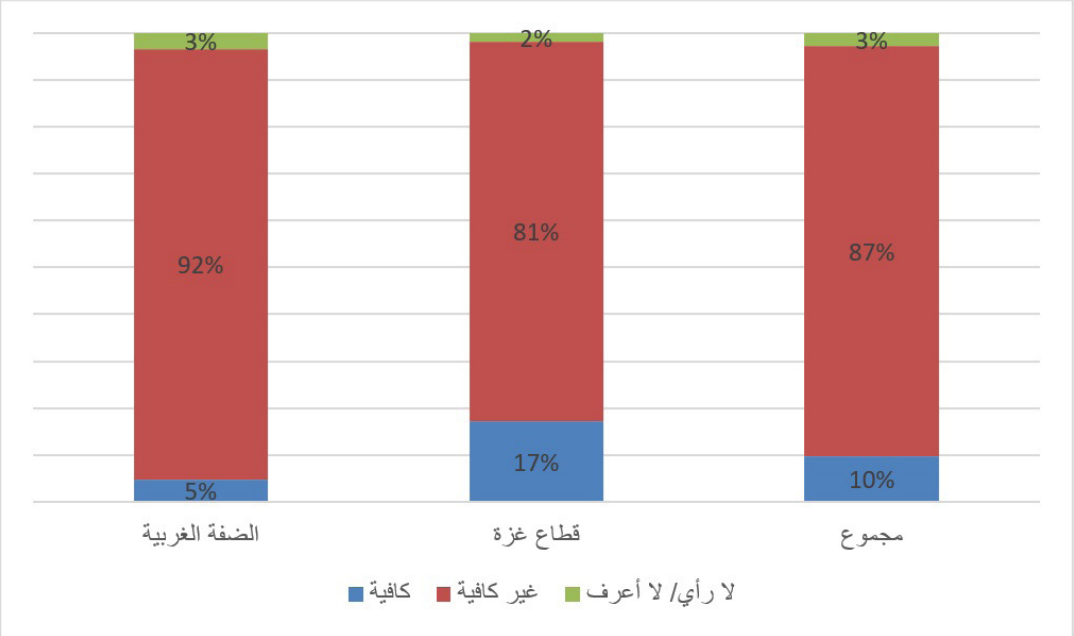

وبالمقارنة مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، فما زالت الغالبية تعتبر أن الجهود المبذولة في مكافحة الفساد غير كافية وبارتفاع عن المعدل (82%) بـ 5 درجات. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي:

جدول (13–1a): الجهود المبذولة في مكافحة الفساد حسب السنوات 2015–2024

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
كافية	%11	%22	%13	%14	%12	%19	%15	%13	%11	%10
غير كافية	%80	%73	%82	%83	%84	%80	%84	%85	%87	%87
لا رأي/ لا أعرف	%9	%5	%6	%3	%5	%2	%1	%2	%2	%3
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

فعالية الجهود المبذولة في مكافحة الفساد في فلسطين

- الموقع الجغرافي: ترتفع نسبة من يعتقدون أن جهود مكافحة الفساد في فلسطين غير كافية لدى سكان وسط الضفة إلى 93%، وشمالها (90%)، مقارنة بسكان الجنوب (83%).
- نوع التجمع السكني: ترتفع النسبة لدى سكان القرى (90%) مقارنة بسكان المدن (86%) والمخيمات (87%).

13–2. أسباب إعاقة الجهود في مكافحة الفساد

وفيما يتعلق بأسباب إعاقة الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في فلسطين، حسب رأي من يعتقدون أن هذه الجهود غير كافية، اعتبر 23% منهم أن أهم سبب يعود إلى ضعف الإرادة السياسة في مساءلة ومحاسبة الفاسدين بنسبة (18% في الضفة الغربية، و32% في قطاع غزة)، وضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة بنسبة 27% (34% في الضفة الغربية، و17% في قطاع غزة)، يلي ذلك بنسبة 29% سبب أن العقوبات التي تطبق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة (29% في الضفة الغربية، و30% في قطاع غزة)، فيما أشار 20% من المبحوثين إلى أن أهم سبب يعود إلى افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة (19% في الضفة الغربية، و21% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (13–2): أسباب عدم الجدية في مكافحة الفساد

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين	%23	%18	%32
ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة	%27	%34	%17
العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة	%29	%29	%30
افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة	%20	%19	%21
	%100	%100	%100

شكل (2-13): أسباب عدم الجدية في مكافحة الفساد

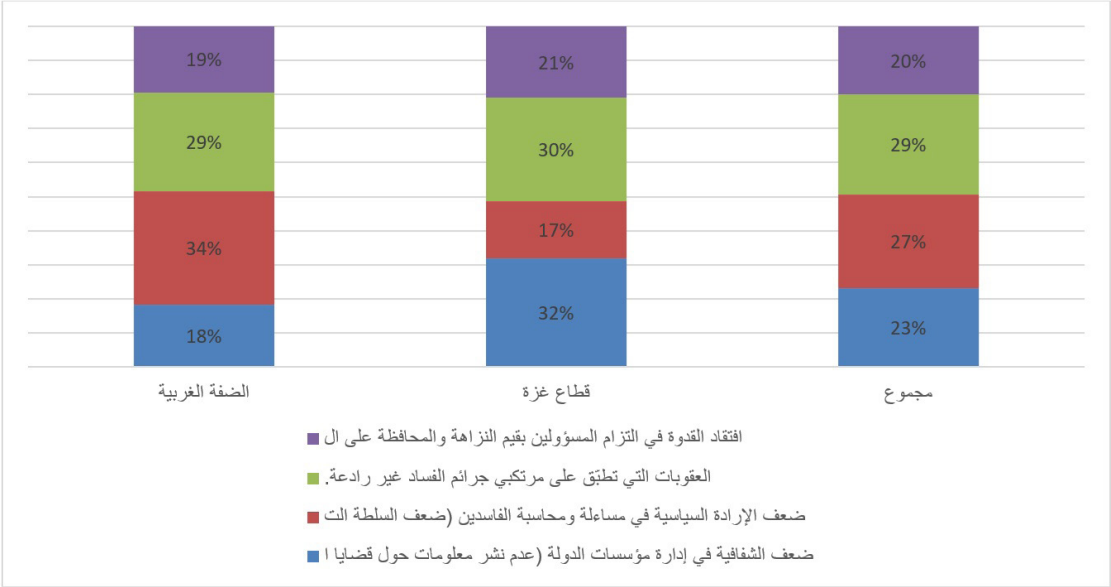

14. التغير في مستوى الفساد

يتناول هذا الجزء من الاستطلاع قياس رأي المواطنين وانطباعهم حول التغير الحاصل في مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023، وتوقعاتهم للعام 2024.

14-1. التغير في مستوى الفساد للعام 2024

يرى 66% من المبحوثين أن الفساد ازداد العام 2024، (68% في الضفة الغربية، و63% في قطاع غزة)، مقابل 8% من المبحوثين قالوا إن مستوى انتشار الفساد قد انخفض (4% في الضفة الغربية، و14% في قطاع غزة). فيما أشار 24% من المبحوثين أنه لم يتغير (25% في الضفة الغربية، و22% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (1-14): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2024

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
نعم، ازداد	%66	%68	%63
نعم، انخفض	%8	%4	%14
لم يتغير	%24	%25	%22
لا رأي/ لا أعرف	%2	%3	%1
	%100	%100	%100

شكل (1-14): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2023

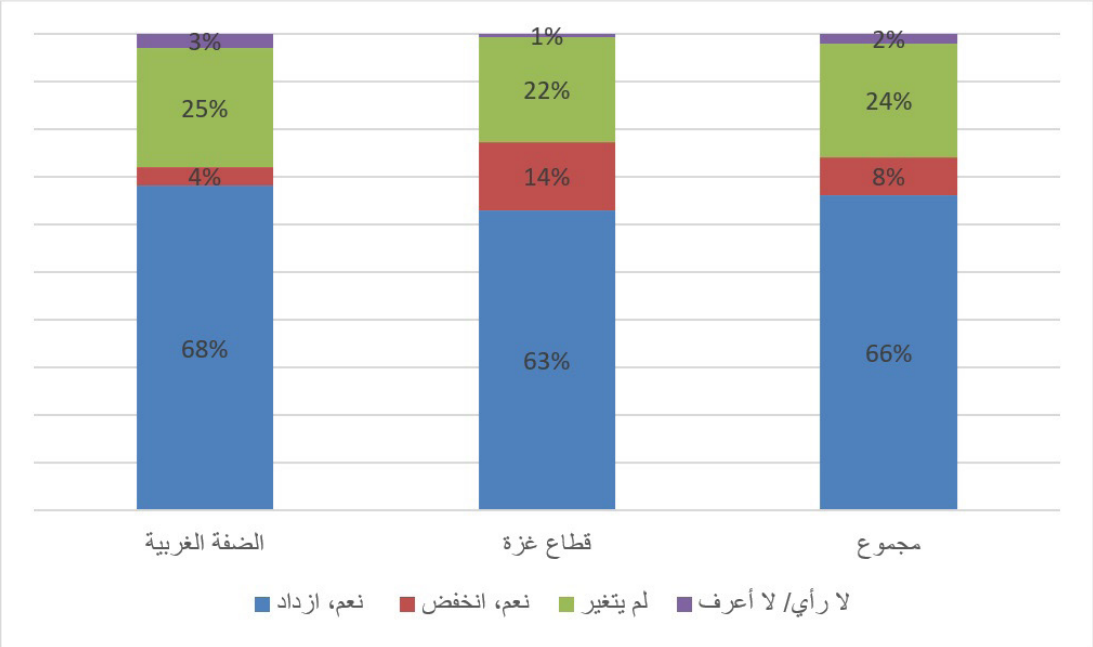

وبمقارنة نتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاعات ائتلاف أمان السابقة، ارتفعت نسبة من يعتقدون بازدياد مستوى انتشار الفساد في الاستطلاع لتقترب من المتوسط العام (54%)، وارتفعت بـ 14 درجه مقارنة بالاستطلاع السابق 2023. لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (1a-14): الاعتقاد بحصول تغير على مستوى انتشار الفساد (2013-2024)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نعم، ازداد	%52	%54	%51	%55	%55	%67	%53	%53	%58	%48	%52	%66
نعم، انخفض	%18	%12	%11	%15	%16	%11	%12	%14	%11	%18	%15	%8
لم يتغير	%27	%31	%33	%27	%27	%21	%32	%29	%29	%32	%32	%24
لا أعرف	%3	%3	%6	%3	%3	%2	%4	%3	%1	%2	%2	%2
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (1a-14): الاعتقاد بحصول زيادة على مستوى انتشار الفساد (2013-2024)

2-14. التوقعات لمستوى انتشار الفساد للعام 2025

بخصوص التوقعات المستقبلية للمواطنين حول مستوى انتشار الفساد للعام 2025، فإن 56% من المبحوثين يعتقدون أنه سيزداد (67% في الضفة الغربية، و39% في قطاع غزة)، مقابل 13% فقط قالوا إنه سينخفض (7% في الضفة الغربية، و21% في قطاع غزة)، بينما أشار 19% إلى أن مستوى الفساد سيبقى كما هو (15% في الضفة الغربية، و24% في قطاع غزة). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد لعام 2025

	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
سينخفض	%13	%7	%21
سيزداد	%56	%67	%39
سيبقى كما هو	%19	%15	%24
لا رأي/ لا أعرف	%13	%7	%21
	%100	%100	%100

شكل (2-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد للعام 2025

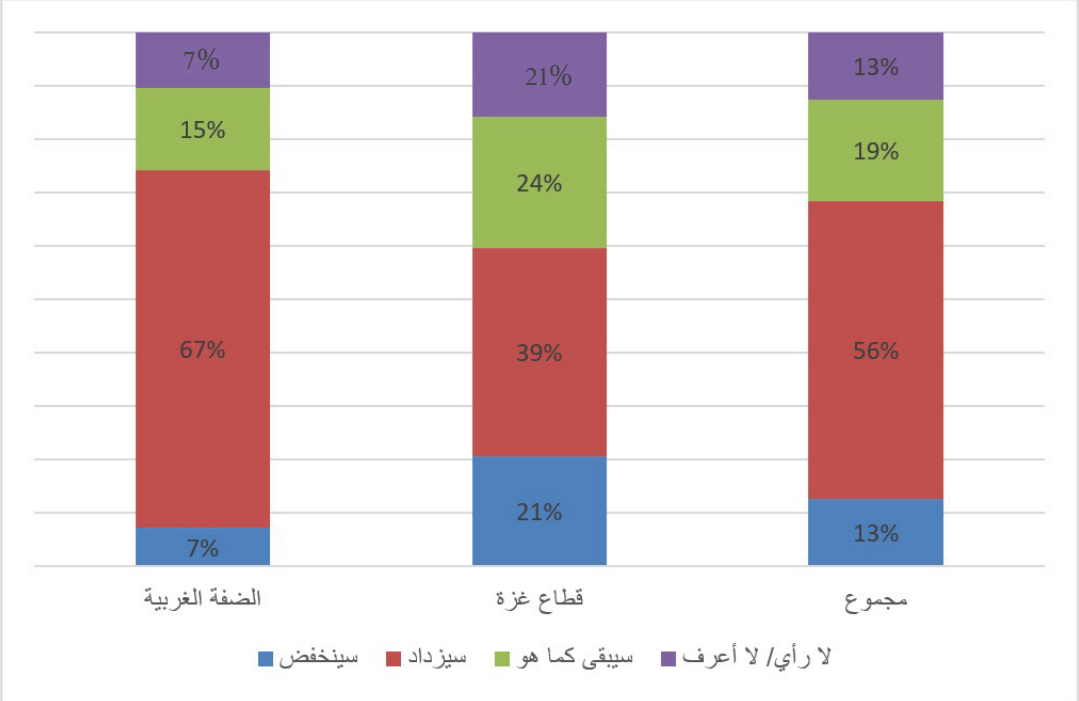

ما زالت توقعات المبحوثين المستقبلية غير متفائلة حول انخفاض انتشار مستوى الفساد للعام 2025، حيث بلغت نسبة التوقعات بازدياد الفساد في هذا الاستطلاع إلى 56% مقارنة باستطلاع 2022 (49%)، وارتفاعها درجة عن المتوسط العام (55%). لمزيد من التفاصيل، انظر/ي الجدول التالي، والشكل البياني أدناه:

جدول (2a-14): التوقعات لمستوى انتشار الفساد (2016-2024)

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
سينخفض	%13	%13	%9	%11	%14	%13	%13	%13	%13
سيزداد	%52	%50	%62	%60	%55	%59	%49	%57	%56
سيبقى كما هو	%27	%28	%23	%22	%21	%23	%27	%24	%19
لا رأي/ لا أعرف	%8	%9	%6	%8	%10	%5	%11	%7	%13
فلسطين	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

شكل (2a-14): التوقعات بازدياد مستوى انتشار الفساد (2016-2024)

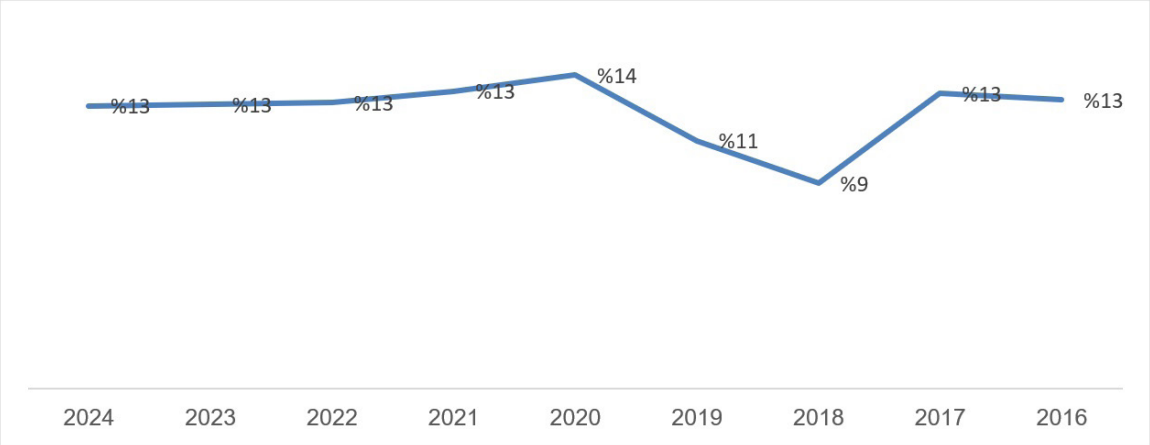

ملحق رقم 1: استمارة الاستطلاع

استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين 2024

معلومات عامة

رقم الاستمارة (Ques): _____ رقم الباحث (Res): _____

المنطقة (Region): 1) الضفة الغربية 2) قطاع غزة

المحافظة (District):

1. جنين	2. طوباس	3. طولكرم	4. قلقيلية	5. سلفيت	6. نابلس
7. رام الله	8. القدس	9. أريحا	10. بيت لحم	11. الخليل	12. شمال غزة
13. غزة	14. الوسطى	15. خانيونس	16. رفح		

رقم موقع العمل (Loc) (التجمع السكني): _____

مكان السكن (Place): 1. مدينة 2. قرية/ بلدة 3. مخيم

العيّنة

الجنس (Gender): 1. ذكر 2. أنثى

رقم الفرد	18 سنة فأكثر ابتداءً بالأكبر سناً	العمر	الرقم المتسلسل للأسرة														
			1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
1			1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2			2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1
3			3	2	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	3
4			4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1
5			5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	4
6			6	5	4	3	2	1	6	5	4	3	2	1	6	5	4	3

سؤال (1) أولويات المواطن الفلسطيني

يواجه المجتمع الفلسطيني والحكومة العديد من التحديات التي تحتاج إلى بذل جهود لمعالجتها. برأيك، ما هي المشكلة الأساسية التي يجب أن تحظى بالأولوية الأولى لمعالجتها؟

1. تصاعد الأزمات الاقتصادية 2. تفشّي الفساد 3. ضعف سيادة القانون (بما يشمل حماية الحقوق والحريات العامة)
4. هشاشة البنية التحتية 5. استمرار الانقسام 6. سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته

سؤال (2) قد يتواجد الفساد في مختلف الدول والمجتمعات والقطاعات؛ سواء القطاع العام أو الخاص أو الأهلي، ويعرّف الفساد بأنّه قيام المسؤول بإساءة استخدام السلطة الممنوحة له بحكم منصبه لتحقيق مصالح خاصة.

(1-2) برأيك، كيف ترى حجم انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني؟

1.كبير 2. متوسط 3. قليل 4. لا رأي/ لا أعرف

(2-2) من وجهة نظرك، مرتكبو جرائم الفساد في فلسطين غالباً هم من:
1. شاغلي المناصب السياسية (فئات عليا) 2. شاغلي المناصب العادية (فئات عادية)

(2-3) رتّب/ي -حسب رأيك- أيّ الجهات التالية تبرز فيها حالات ومظاهر الفساد أكثر وأيّها أقل؟
(بحيث يُعطى الرقم 4 للجهة التي يكثر انتشار الفساد فيها، والرقم 1 للجهة التي يقلّ انتشار الفساد فيها)
a. المؤسسات الحكومية b. الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس المحلية)
c. القطاع الخاص (الشركات التي تدير مرفقاً عاماً) d. المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية

(2-4) رتّب/ي -حسب رأيك- أيّ المؤسسات أو الهيئات الرسمية التالية الأكثر عرضةً لانتشار الفساد؟
(برجاء اختيار الجهات الثلاث الأكثر عرضةً لانتشار الفساد من الجهات التالية)
1) السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء، والوزارات، والهيئات العامة) 2) (يُسأل في قطاع غزة فقط) السلطة التشريعية «المجلس التشريعي»
3) السلطة القضائية (المحاكم، والنيابة العامة) 4) الأجهزة الأمنية
5) الهيئات المحلية (البلديات، والمجالس القروية)
6) المؤسسات الدينية (المحاكم الشرعية «الإسلامية والمسيحية»، والأوقاف) 7) مؤسسة الرئاسة

(2-5) رتّب/ي أيّ الوزارات (الهيئات الحكومية) تعتقد بانتشار الفساد فيها؟
(برجاء اختيار المؤسسات الثلاث الأكثر انتشاراً للفساد فيها من بين المؤسسات التالية)
1) وزارة التنمية الاجتماعية 2) وزارة الصحة 3) وزارة النقل والمواصلات 4) وزارة الأوقاف
5) وزارة المالية 6) سلطة المياه 7) وزارة التربية والتعليم 8) سلطة الطاقة
9) المؤسسات الأمنية 10) الهيئة العامة للشؤون المدنية 11) سلطة الأراضي
12) هيئة تسوية الأراضي والمياه 13) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
14) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 15) وزارة الاقتصاد الوطني 16) هيئة المعابر والحدود

سؤال (3) جرائم الفساد في فلسطين

(3-1) أهم جرائم الفساد التي نصّ عليها القانون الفلسطيني هي: (إساءة الائتمان، اختلاس المال العام، إساءة استعمال السلطة، الرشوة، غسل الأموال، الواسطة، التهاون في أداء الوظيفة العامة، الكسب غير المشروع). برأيك، ما هي الجرائم الأكثر انتشاراً في فلسطين؟ (يرجى اختيار 3 من بين الجرائم التالية الأكثر انتشاراً)
1) إساءة الائتمان 2) اختلاس المال العام 3) إساءة استعمال السلطة
4) غسل الأموال الناجم عن جرائم فساد 5) عدم الإفصاح عن تضارب المصالح[1] 6) الواسطة والمحسوبية
7) الرشوة مقابل تقديم الخدمة العامة أو الحصول على منفعة بدون وجه حق 8) المتاجرة بالنفوذ[2]
9) التهاون في أداء الوظيفة العامة 10) الكسب غير المشروع[3]

(3-2) تعتبر الجرائم الخاصة بقطاع الأغذية والأدوية من الجرائم الاقتصادية التي قد ينتشر فيها الفساد. خلال العام 2024، هل تعتقد/ين أنّها:

1. زادت (انتقل إلى السؤال التالي) 2. قلّت (انتقل إلى 4-3)

---

1 **تضارب المصالح:** الوضع أو الموقف الذي تتأثر فيه موضوعية واستقلالية قرار الخاضع بمصلحة شخصية مادية أو معنوية تهمه شخصياً أو أحد أقاربه أو أصدقائه المقربين، أو عندما يتأثر أداؤه للوظيفة العامة لاعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة، أو بمعرفته بالمعلومات التي تتعلق بالقرار. وفقاً لنظام تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020.

2 **المتاجرة بالنفوذ:** قيام الموظف أو أيّ شخص آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتماس أو قبول أيّ مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح شخص آخر، لكي يستغل ذلك الموظف أو الشخص نفوذه الفعلي أو المفترض بهدف الحصول من إدارة أو سلطة عمومية على مزية غير مستحقة.

3 **الكسب غير المشروع:** كلّ مال حصل عليه أحد الخاضعين لأحكام هذا القرار بقانون، لنفسه أو لغيره بسبب استغلال الوظيفة أو الصفة، ويُعْتَبَرُ كسباً غير مشروع كلّ زيادة في الثروة تطرأ بعد تولّي الخدمة أو قيام الصفة على الخاضع لأحكام هذا القرار بقانون، أو على زوجه أو على أولاده القصّر، متى كانت لا تتناسب مع مواردهم، وعجز عن إثبات مصدر مشروع لها.

(3-3) الرجاء ترتيب الأسباب التي أدّت إلى ازدياد ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين.
(برجاء اختيار أكثر 3 أسباب تؤدي إلى ازدياد انتشار ظاهرة الفساد في الأغذية والأدوية في فلسطين)

1) لا توجد محاسبة وملاحقة لمرتكبي هذه الجرائم
2) استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لغضّ النظر عن الجرائم
3) التشريعات السارية لا توفر عقوبة رادعة
4) ضعف وعي المواطنين بهذه الجرائم
5) تعدّد وتداخل دور الأطراف الرسمية المنوط بها متابعة قضايا الغذاء والدواء

(4-3) برأيك، أيّ العقوبات التالية تعتقد/ين أنّها الأكثر فعالية في ملاحقة مرتكبي جرائم فساد الغذاء والدواء؟
1. إعداد قائمة سوداء معلنة للشركات والجهات المرتكبة لهذه الجرائم
2. سحب رخص التجارة أو الصناعة الممنوحة لهم
3. سجنهم وتغريمهم
4. جميع ما سبق (للمبحوث: لا تقرأ)

سؤال (4) أسباب انتشار الفساد في فلسطين

الرجاء ترتيب الأسباب التالية التي ساهمت في انتشارٍ الفساد في فلسطين حسب الأهمية.
(يرجى اختيار 3 من بين الأسباب التالية الأكثر تأثيراً)

1) عدم الالتزام بمبدأ سيادة القانون
2) عدم تفعيل دور المجلس التشريعي والمؤسسات الرقابية
3) ضعف دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد
4) ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجّعة على الفساد
5) عدم الجدّية في محاسبة كبار الفاسدين
6) قلّة وعي المواطنين بأشكال الفساد
7) الانقسام السياسي بين الضفة وغزة
8) الحصانة التي يتمتّع بها بعض الأشخاص

سؤال (5) الفساد في تقديم الخدمات العامة

(5-1) تقدّم المؤسسات العامة خدمات أساسية للمواطنين. برأيك، في أيّ المجالات والخدمات أدناه تعتقد/ين أنّ الفساد منتشر بشكل أكثر خلال العام 2024؟
(يرجى اختيار 3 من بين الخدمات التي كان الفساد أكثر انتشاراً فيها خلال العام 2024)

1) الخدمات الصحية
2) التعيينات والترقيات
3) التعليم في الجامعات
4) المساعدات الإنسانية والاجتماعية العينية والنقدية
5) الجمارك والضريبة
6) خدمات المياه
7) التصاريح والتراخيص والأذونات الرسمية
8) خدمات الكهرباء
9) خدمات الاتصالات

(5-2) حسب رأيك، يسهل على المواطنين الحصول على المعلومات من السجلات العامة:[4]
1) نعم
2) لا
3) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (6) الواسطة في الحصول على الخدمات

(6-1) هل توجهت خلال العام 2024 إلى أيّة مؤسسة عامة طالباً/ة خدمة عامة؟
1. نعم
2. لا (انتقل إلى 6-3)

(6-2) هل اضطررت للاستعانة بالواسطة مقابل حصولك على خدمة عامة خلال العام 2024؟
1. نعم
2. لا

4 **السجلّات العامة هي**: «أيّة ورقة أو مراسلات أو نماذج أو صور فوتوغرافية أو تسجيل صوتي أو خرائط أو أيّة وثائق أو مستندات أو مخطوطات أو ملفّات عامة، أو أيّة مواد مقروءة أو أقراص إلكترونية مضغوطة، بغضّ النظر عن شكلها المادي أو خصائصها لدى المؤسسة العامة». أي أنّها جميع الوثائق التي لا يتمّ اعتبارها سرية أو شخصية تتعلق بأشخاص، أو لا تتيح فرصة للتنافس.

(3-6) يلجأ المواطن لاستخدام الواسطة لأحد الأسباب التالية. برأيك، ما هي أهم 3 أسباب من بين ما يلي تدعو إلى ذلك:
1. تقصير الوقت بعدم اتّباع الإجراءات البيروقراطية.
2. الخوف من أن يأخذها شخص آخر غير مستحق لها بسبب الفساد.
3. شكل من أشكال المساعدة الواجب أن يقدّمها لك المعارف.
4. ثقافة المواطن الفلسطيني الذي لا يرى خطأً باللجوء إلى الواسطة.
5. الخوف من عدم إمكانية الحصول على الخدمة بسبب محدودية الفرص.
6. عدم الثقة بنزاهة مقدّمي الخدمات.

(4-6) هل تعتقد/ين بوجود واسطة أو محسوبية في عمليات:

(4a-6) التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية العادية
1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(4b-6) التعيينات والترقيات في الوظائف العليا
1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

سؤال (7) الرشوة

(1-7) هل سبق لك أن دفعت أنت أو أحد أقربائك رشوة أو ميزة (مثل دفع نقد أو هدية أو خدمة... إلخ) لموظف عام أو طُلب منك ذلك مقابل الحصول على خدمة عامة؟
1. نعم 2. لا

(2-7) حسب رأيك، أيّ ثلاثة مجالات أو خدمات هي الأكثر عرضةً لانتشار الرشوة فيها بفلسطين؟
1) خدمات الصحة 2) خدمات التعليم 3) خدمات منح التصاريح والأذونات الرسمية
5) خدمات الكهرباء 6) خدمات الاتصالات 7) خدمات المياه

سؤال (8) دور الإعلام في مكافحة الفساد

(1-8) كيف تقيّم/ين دور الإعلام الفلسطيني في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2024؟
1. فعّال 2. متوسط الفعالية 3. ضعيف الفعالية 4. لا رأي/ لا أعرف

(2-8) من وجهة نظرك، أيّ وسائل الإعلام كانت أكثر فعالية في تسليط الضوء والكشف عن قضايا فساد حدثت في العام 2024؟
1. الإعلام المرئي 2. الإعلام المسموع 3. الإعلام المقروء
4. الإعلام الرقمي (وكالات الأنباء الإلكترونية، والإذاعات، والفضائيات عبر الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي)
5. لا رأي/ لا أعرف

سؤال (9)
(1-9) هل تعتقد/ين بوجود فساد في السلطة القضائية (المحاكم والنيابة العامة «القضاة وأعضاء النيابة والعاملون فيها»)؟
1) نعم 2) لا 3) لا رأي/ لا أعرف

تُنشئ الدولة وتكلّف جهات رسمية بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد في الضفة، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال في قطاع غزة، وديوان الرقابة المالية والإدارية ... إلخ) يمنح عمل المسؤولين فيها الاستقلالية في ممارسة أعمالهم ومنع أيّ طرف سياسي أو خارجي من التدخّل أو التأثير على قراراتهم.

يسأل في الضفة الغربية

(A1-9) هل تعتقد/ين أنّ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية ... إلخ) تمارس دورها باستقلالية؟
1. نعم (انتقل إلى A3-9) 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(A2-9) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخّلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من وجهة نظرك:
1) مكتب الرئيس 2) رئاسة الوزراء والوزراء 3) قادة الأحزاب
4) المحافظون ورؤساء البلديات 5) الأجهزة الأمنية

(A3-9) كيف تقيّم/ين فعالية الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في مكافحة الفساد؟
1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

يسأل في قطاع غزة

(B 1-9) هل تعتقد/ين أن الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) في قطاع غزة تمارس دورها باستقلالية؟
1. نعم (انتقل إلى B3-9) 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(B2-9) في حال كانت الإجابة لا، برجاء اختيار أكثر جهتيْن تدخلاً في عمل الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد من وجهة نظرك:
1) أعضاء المجلس التشريعي 2) النائب العام 3) الأجهزة الأمنية
4) قادة الأحزاب 5) جهات أخرى (حدد: .....)

(B3-9) كيف تقيّم/ين جهود ودور الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (نيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية ... إلخ):
1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (10) دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

برأيك، كيف ترى مساهمة منظّمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟
1) فعّالة 2) متوسطة الفعالية 3) غير فعّالة 4) لا رأي/ لا أعرف

سؤال (11) الإبلاغ عن الفساد

(11-1) هل تعتقد/ين أنّ المواطنين يقومون عادة بإبلاغ الجهات المكلّفة بمكافحة الفساد (مثل هيئة مكافحة الفساد، ونيابة مكافحة الفساد وجرائم الأموال، وديوان الرقابة المالية والإدارية... إلخ) عن حالات الفساد التي يلاحظونها؟
1. نعم 2. لا 3. لا رأي/ لا أعرف

(11-2) لو حصلٍ وتعرّضت لحالة فساد، فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها للجهات المكلّفة بمكافحة الفساد فيما لو كنت:

(11-2a) شاهداً/ة على فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-2b) ضحية لارتكاب فعل فساد 1. نعم 2. لا

(11-3) هل تعتقد/ين أنّ الإبلاغ عن الفساد:

1. حقٌّ لك أنت حرٌّ في ممارسته 2. واجب عليك القيام به بموجب القانون 3. ممارسة غير مفضلة في المجتمع (وشاية ... إلخ)

سؤال (12) عدم الإبلاغ عن الفساد

كثير من الأسباب قد تعيق الإبلاغ عن الفساد للجهات المكّلفة رسمياً. (الرجاء اختيار أكثر 3 أسباب تعيق الإبلاغ عن الفساد)

1) عدم وجود وعي كاف بمعنى الفساد وأشكاله
2) عدم معرفة من هي الجهة المخوّلة باستقبال شكاوى الفساد
3) عدم وجود حماية كافية للمواطنين المبلغين والشهود بحقّ الفاسدين
4) عدم القناعة بجدوى الإبلاغ لأنّه لن تتخذ الإجراءات
5) عدم القدرة على إثبات حالة الفساد
6) القناعة بأنّ الإبلاغ عن الفاسدين شكل من أشكال الوشاية
7) ضعف وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة الفلسطينية
8) الخوف من الانتقام
9) القناعة بعدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد والفاسدين
10) عدم وجود سجلّات عامة متاحة للمواطنين

سؤال (13) جهود مكافحة الفساد

(13-1) هل تعتقد/ين أنّ جهود مكافحة الفساد في فلسطين:

1. كافية (انتقل إلى سؤال 14) 2. غير كافية 3. لا رأي/ لا أعرف

(13-2) (إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق غير كافية)، برأيك ما هو أهم سبب يعيق جهود مكافحة الفساد في فلسطين؟

1. ضعف الشفافية في إدارة مؤسسات الدولة (عدم نشر معلومات حول قضايا الفساد التي يتمّ كشفها ومحاسبة مرتكبيها، وعدم علم المواطن بهذه الجهود، وعدم وعي المواطن بجريمة الفساد وقانون مكافحة الفساد الفلسطيني... إلخ).
2. ضعف الإرادة السياسية في مساءلة ومحاسبة الفاسدين (ضعف السلطة التشريعية وضعف السلطة القضائية، وعدم رؤية المواطن لمحاسبة جدية لكبار المسؤولين).
3. العقوبات التي تطبّق على مرتكبي جرائم الفساد غير رادعة.
4. افتقاد القدوة في التزام المسؤولين بقيم النزاهة والمحافظة على الموارد والمصلحة العامة.

سؤال (14) التغيّر في مستوى الفساد

(14-1) باعتقادك، هل حصل تغيّر على مستوى انتشار الفساد خلال العام 2024؟

1. نعم، ازداد 2. نعم، انخفض 3. لم يتغير 4. لا رأي/ لا أعرف

(14-2) هل تعتقد/ين أنّ مستوى انتشار الفساد خلال العام 2025:

1. سينخفض 2. سيزداد 3. سيبقى كما هو 4. لا رأي/ لا أعرف

البيانات الديموغرافية:

العمر (Age): 1) أقل من 30 2) 30–40 3) أكبر من 40

المستوى التعليمي (Educ):
1. أمي/ ملم 2. ابتدائي 3. إعدادي 4. ثانوي
5. كلية/ معهد 6. بكالوريوس 7. ماجستير فأعلى

الحالة العملية (Work): 1. يعمل 2. لا يعمل

(للعاملين فقط) قطاع العمل (Sector):
1. قطاع عام/ حكومي 2. قطاع خاص 3. القطاع الأهلي (NGOs)
4. UNRWA 5. مؤسسات دولية

متوسط دخل الأسرة الشهري (Income) (بالشيكل):
1) أقل من 1500 2) 1500–2500 3) 2501–3500
4) 3501–4500 5) 4501–5500 6) أكثر من 5500

ملحق رقم 2: نتائج عينة الاستطلاع

		النسبة المئوية
منطقة الإقامة	الضفة الغربية	%57.1
	قطاع غزة	%42.9
	Total	%100
المحافظة	جنين	%6.9
	طوباس	%2.3
	طولكرم	%3.4
	قلقيلية	%2.3
	سلفيت	%2.3
	نابلس	%6.8
	رام الله	%6.8
	القدس	%8.0
	أريحا	%2.3
	بيت لحم	%4.6
	الخليل	%11.6
	جباليا	%5.9
	غزة المدينة	%15.8
	خانيونس	%11.1
	دير البلح	%7.1
	رفح	%3.0
	Total	%100
الجنس	ذكر	%50
	أنثى	%50
	Total	%100

الفئات العمرية	أقل من 30	%37.6
	40-30	%26.4
	أكبر من 40	%36.1
	Total	%100
المستوى التعليمي	أمي/ملم	%.8
	ابتدائي	%4.2
	إعدادي	%15.3
	ثانوي	%35.4
	كلية/معهد	%12.1
	بكالوريوس	%30.5
	ماجستير فأعلى	%1.7
	Total	%100
الحالة العملية	يعمل	%43.9
	لا يعمل	%56.1
	Total	%100
(للعاملين فقط) قطاع العمل:	قطاع عام/ حكومي	%27.2
	قطاع خاص	%59.2
	القطاع الأهلي (NGOs)	%3.9
	UNRWA	%6.2
	مؤسسات دولية	%3.6
	Total	%100
متوسط دخل الأسرة الشهري (بالشيكل)	أقل من 1500	%37.6
	2500-501	%33.1
	3500-2501	%18.8
	4500-3501	%7.4
	5500-4501	%2.1
	أكثر من 5500	%1.0
	Total	%100

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP